

الرسالة الأكملية

في ما يجب لله من صفات الكمال

لشيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

قائمه وفهرسه وقدم له

أحمد حمدي إمام

مطبعة المكي

المؤسسة السعودية بتمويل
٦٨ شارع المباسية - القاهرة . ت : ٨٩٧٨٥١

نشر وتوزيع
مؤسسة عبد الفتاح المدني
للطباعة والنشر والتجليد
ت ٦٤٣٢٣٦٢ ص. ب ٢١٨٣
جـ د

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَهُ الْكِبَرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
[سورة الجاثية : (٢٧)]

تقديم

الحمد لله الواحد الصمد ، له النثل الأعلى ، وصلاة وسلاما على رسوله محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فهذه واحدة من رسائل شيخ الإسلام ، كتبها جواباً مفصلاً عن سؤال شمل خلاصة الآراء في صفات الله سبحانه وتعالى والاختلاف حول ما يجب إثباته منها لأنه صفة كمال ، وما يتبعين نفيه عنه لأنه صفة نقص : من الصفات الخبرية أو الفعلية أو الوجودية أو النفسية أو الإدراكات - وقد طلب السائل بياناً شافياً يجمع بين معرفة الحكم وإيضاح الدليل .

وقد بنى شيخ الإسلام فتواه على مقدمتين :

أولاهما : أن الثابت لله تعالى هو أقصى ما يمكن من الأكملية ، وهو كمال لا نقص فيه ثابت له تعالى يستحقه بنفسه المقدسة ، مستلزم نفى تقيضه من الحياة لا الموت ، والعلم لا الجهل ، والقدرة لا العجز ، وذلك بمقتضى :

١ - الأدلة العقلية .

٢ - والبراهين اليقينية .

٣ - ودلالة السمع .

والثانية : أنه يلزم :

١ - أن يكون الكمال ممكن الوجود .

٢ - وأن يكون سليماً عن النقص ، فإن النقص ممتنع على الله تعالى .

وهو بهذا ينفي الكمال النسبي لأنه مستلزم للنقص فيكون كمالاً من وجه دون وجه .

ومع ذلك فهو يقرر أن الإقرار بالخالق وكماله يكون فطرياً ضرورياً في حق من سلمت فطرته ، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة - وقد يحتاج إليها كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها - ومن هذه الأدلة : الدلالة الشرعية وهي القرآن الصادق الذي هو الدليل السمعي ، وقد اعتمد عليه متأخرو علم الكلام في إثبات الصفات من الكتاب والسنة - مخالفين شيوخهم لاعتمادهم على الأدلة العقلية كلها - فما دل عليه الشرع يعلم بالعقل .

ويدل « ابن تيمية » على ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل والنقل .

فن حيث العقل : هو الكمال الممكن الوجود الذى لا نقص فيه ، وما جاز له من الكمال وجب له ، وهذا هو « التمام » وما وافق عليه أهل الفلسفة والكلام ، وأقر به جمهور من أهل الفقه والحديث والتصوف .

أما من حيث النقل : فإن الله قد بين فى كتابه العظيم أن له للثل الأعلى بصفات الكمال ، فهو الخالق ، العادل ، العالم ، الهادى إلى الحق ، السميع ، البصير ، الغنى ، الحميد ، المجيد ، له الحمد فى الأولى والآخرة .

فن جعل الواجب الوجود لا يقبل الاتصاف ، فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة التى عابها الله ، وعاب عابديها .

فإن التوحيد له أصلان :

أولها : أنه سبحانه وتعالى هو المستحق للعبادة لا إله إلا هو .

وثانيهما : إثبات صفات الكمال له دون سواه .

وهذا ما أفادته نصوص القرآن الكريم رداً على المشركين وأهل التعطيل .

كما أن صريح العقل يقضى بأن الذات المتصفة بالصفات أكل من الذات المتجردة منها .

ويأخذ « ابن تيمية » فى تفصيل الآراء المجملة ، ويناقشها ، ويحاجّ (الفلاسفة) قائلا :

« إننا لا نطلق على صفات الله أنها غيره ولا أنها ليست غيره ، لأن لفظ

(الغير) مجمل يومهم بمعان فاسدة . فالصفة لاتنفصل عن الذات ، والصفة والذات متلازمان ، وهذا كمال نفسه ، لاشئ مباين لنفسه .

والدليل العلمى دل على وجود موجود بنفسه لافاعل ولاعلة فاعلة ، وأنه مستغن بنفسه عن كل مايباينه ، وإنما جاء الزيف والضلال لأهل الإلحاد والمتفلسفة من أنهم يعمدون إلى وضع معان مبتدعة لما جاء بالدليل السمعى - وهو القرآن - فلا يفهمون ألفاظ (الغير والمثل) وسوى ذلك كما جاءت به .

وإذا كان (المعتزلة) يجعلون الصفات افتقاراً من الذات ، فإن «ابن تيمية» يرد عليهم بأن «تقدير ذات مجردة من جميع الصفات إنما يمكن فى الذهن لافى الخارج . وهذا فرض ممتنع» .

وبهذا يبطل (الافتقار) ويثبت (التلازم) بين الذات والصفات .

بل يقول : «إن التلازم بين الذات ، وصفات الكمال هو كمال الكمال . فكمال القدرة صفة كمال ، وكون الإرادة نافذة لاتحتاج إلى معاون ولا يعارضها مانع وصف كمال . فليس الكمال المطلق إلا فى الوجدانية» .

ثم ينفى (الظلم) عن الله سبحانه وتعالى بأن مايفعله الله من تعذيب على المقد عليه ليس ظلماً منه لأن العدل والرحمة من لوازم ذاته ، فيمتنع اتصفانه بنقيض صفات الكمال التى هى من لوازمه ، وسبب هذا جهلنا بحكمة الله ، ولأنه سبحانه حرم الظلم على نفسه ونهاها عنه .

ثم يثبت (للكلائية) أن الله قديم لاتحله الحوادث ، ويناقش الأفعال من حيث الأزلية والآنية .

ويُفسر (الغضب) بأن (غضب) الله تعالى لا يلزم أن يكون مثل غضبنا كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا .

وأما (الضحك) فإنه صفة كمال ، وإذا كان الضحك فينا مستلزماً لشيء من النقص فالله منزّه عن ذلك .

وأما (التعجب) فإنه إذا كان استمظاماً للمتعجب منه فإنه تعالى يتعجب تعظيماً لما يستحق ذلك لعلمه به .

ويرد شيخ الإسلام على (منكرى النبوات) بأن إرسال الرسل من أعظم الدلالة على كمال قدرة الله وإحسانه ورحمته ، وهذا من صفات الكمال لا النقص .

وأما (المشركون) الذين يطلبون الشفعاء والوسائط للتقرب إلى الله فيقول لهم :

« إن الله تعالى موصوف بالكمال فوجب أن يكون متصفاً بأن يسمع كلام عباده بلا وسائط ، ويحيب دعاءهم ، ويحسن إليهم بدون حاجة إلى حجاب ... فليس تقرّبهم إليه غضاً منه » .

ويبطل في رسالته هذه أقوال (نفاة الصفات) في إثباتهم للأسماء ونفيهم للصفات خوفاً من أن يكون الموصوف بها جسماً ، ففي زعمهم أن الصفات أعراض لا يوصف بها إلا ماهو جسم ولا يعقل موصوف إلا جسم .

ومع هذه الآراء لا يترك « ابن تيمية » المعاني والألغاز ، بل يناقش

مدلول (العرض والجسم والركب) مناقشة علمية دقيقة من حيث اتصالها بالذات أو أنها تقائص ، أو من حيث علاقتها الزمانية ، كما يعتبر أن الأعراض والحوادث لفظان مجملان .

وبمثل هذا يبين معاني : الصمد ، والمائلة ، والغير ، والذات ، والركب ، والعرض ، والحدث ، والمناسبة .

وخلاصة هذا كله أن الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق ، والذي جعل غيره كاملاً أحق بالكمال منه ، وأن قياس الإنسان الرب على نفسه خطأ يؤدي إلى الضلال .



ونحن الآن في عصر قد غرطنا فيه قدرة الإنسان وعلمه . كما حيرتنا علاقة الإنسان بالإنسان من الظلم والقسوة والتشريد ، وتعرض لنا كل يوم آراء وأخبار . ولن يعصمنا من الحيرة والضلال غير ما قال به شيخ الإسلام وهو :

« أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الذي يدل عليه المعقول ، وأن أولى الناس بالحق أتبعهم له وأعظمهم له موافقة ، وهم سلف الأمة وأئمتها الذين أثبتوا الكمال لله تعالى بما دل عليه الكتاب والسنة من الصفات ونزهوه عن مماثلة المخلوقات » .



إن هذه الرسالة مثل حي أمامنا على حرية المسلمين في التفكير من حيث الآراء المحفوظة فيها لاختلاف المذاهب ، وعلى عظمة علمائنا ومناهجهم وإحاطتهم بكل رأى ومذهب — دون تخرج في المناقشة — ونقضهم لكل

ضلال ، ولا نقول بمناهج الفلسفة وعلم الكلام ، ولكن بعلم الإسلام القائم على فقه الكتاب والسنة ومعرفة لغة العرب . وبهذا كله ناقش شيخ الإسلام مختلف المذاهب وللعل والفحل بأدلة النقل والعقل في هذه الرسالة وغيرها .

فإن الإعراض عن الكتاب والسنة ودعوى الإحسان والتوفيق مشابهة للمناقين ، وكان هذا ضرراً منشؤه الاعتماد على كتب الروم واليونان وتأثير المتكلمة وغيرهم بذلك . وما كان السلف يأخذون بالتأويل والتمثيل والتعطيل في أسماء الله وصفاته ، وقد اتبع شيخ الإسلام مذهب السلف ، وبه رد — في هذه الرسالة وغيرها — على أهل الكلام وأهل التأويل والمعطلة والفلاسفة والمعتزلة — بغداديين وبصريين — وعلى الكرامية والكلابية ، والأشعرية ، والشيعة والاتحادية ، والحلولية ، والملحدة من للتفلسفة والقرامطة والجهمية وغيرهم .

وتشبه آراء هؤلاء — مجتمعة أو مفترقة — آراء في عصرنا الحديث تأخذ مداخل إلى أفكارنا وآرائنا — جهلاً أو قصداً — بدعوى حرية الفكر أو الروحية أو التحديث والتجديد في الدين والأدب ، وتتسرب منها آراء الماسونية والبهائية والشيوعية واليهودية والمسيحية . ولا يعصمنا من هذا غير مذهب السلف من فقه القرآن العظيم والسنة الشريفة ، والاطلاع على كتب الفاهمين لها . ومنها كتب شيخ الإسلام ورسائله — التي منها هذه الرسالة — وكتب تلاميذه الذين نهلوا من علمه في القديم والحديث .



أما هذه الرسالة « الأكمليّة » فقد ذكرها من ترجوا الشيخ الإسلام :

١ - « البزار » الذي سماها في (الأعلام العلية) « كتاب إثبات الكمال » .

٢ - « ابن القيم » الذي ذكرها في (أسماء مؤلفات) ابن تيمية باسم « فتيا تتضمن صفات الكمال مما يستحقه الرب سبحانه » .

٣ - وقال عنها « ابن عبد الهادي » في (العقود الدرية) : إنها « قاعدة تتضمن صفات الكمال ، وما الضابط فيها مما يستحقه الرب تعالى ، وتسمى الأكمليّة ، والإحاطة الكبرى » فأشار إلى محتواها مع ذكر اسمين لها .

وقد طبعت من قبل — على قدر علمي — طبعتين :

الأولى : ضمن الجزء الخامس من (مجموعة الرسائل والمسائل) باسم « تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال » وهي الرسالة الثانية (ص ٣٧ — ٨٠) بعناية « السيد محمد رشيد رضا » بدار المنار سنة ١٣٤٩ هـ .

والثانية : ضمن (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) المجلد السادس (ص ٦٨ - ١٤٠) جمع « الشيخ عبد الرحمن العاصمي » بمطابع الرياض سنة ١٣٨١ هـ باسم « تفصيل الإجمال . . . » والأكمليّة » .

فالذين سموها (تفصيل الإجمال) إنما نظروا إلى منهج « شيخ الإسلام » ، من إيراد الأقوال الجملة والتفصيل والبيان في جوابه عنها .

ومن سماها (الأكمليّة) فقد نظر إلى تقرير صفات الكمال لله تعالى .

وقد أمرنا في هذه الطبعة الجديدة تسميتها (الرسالة الأكمليّة) فهو اسم قد عرفت به ، يؤكد ماورد في أولها من « أن الكمال ثابت لله ، بل

الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكلمية » . واعتبار شيخ الإسلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قد وصف الرب بالأكلمية .

وقد قوبلت طبعتنا هذه على المطبوعتين السابقتين ، واتخذنا (طبعة للنار) أصلا لما بآخرها من أنها : علفت في مفتتح سنة ٧٣٦ هـ ، فهي قريبة عهد بوفاة « ابن تيمية » ، وبمعارضتها بان لنا اختلافها عن (طبعة الرياض) من حيث التقديم والتأخير في مواضع — رغم أن مقدمة مجموع الفتاوى تذكر اشتغالها على مجموعة الرسائل والمسائل — وكذلك بين الفهرسين . بجانب أن هناك بعض فروق بين الطبعتين ، وبهذا كان لدينا نسختان .

لذلك أثبتنا صفحات الفصول من (طبعة الرياض) بهامش طبعتنا ، وأشرنا إلى مواقع الاختلاف بين المطبوعتين . كما أثبتنا الفروق بينهما ، وما اقتضاه المعنى والسياق أثبته بين حاصرتين ، وما احتل الوجهين تركته بالهامش . أما ما زدته في النص أو حذفته فقد نهيت عليه وهذا قليل ، وما لم أنص عليه فهو من الأصل .

وكذلك حذف عناوين المطبوعتين — وهي طويلة في فهرس مطبوعة الرياض ، وتحتل رؤوس الصفحات في (طبعة النار) بجانب فهرس موجز — وقد أبقيت منها على أربعة عناوين داخلية كبيرة .

ثم وضعت عناوين متميزة عن النص بين معقوفين تلخص الفكرة .

مع فهرس للأعلام والمصطلحات والمسائل ملحق بآخر الطبعة لتسهيل المراجعة ، وتحصيل الفائدة . وكذلك خرجت الآيات ، وضبطت

ما احتاج إلى ضبط من الكلمات ، وصححت ما كان من أخطاء المطبوعتين
السابقتين .



وإني لأرجو الله أن يتقبل عمل مجتهد فيؤجرني عليه ، فنه الثواب وبه
التوفيق وعليه التوكل . ورحم الله شيخ الإسلام وغفر لنا وله ، وسبحان
القائل في محكم كتابه : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي
الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ
عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ﴾ [سورة لقمان : ٢٥] .

وصلى الله العظيم والحمد لله على نعمة الإسلام .

{ ١٧ من جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣ من الهجرة
القااهرة في الجمعة } أول أبريل سنة ١٩٨٣ ميلادية

أحمد محمدى إمام

الرسالة الأكملية

فما يجب لله من صفات الكمال



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر وأعن يا كريم

نص الاستفتاء

[في إثبات صفات الكمال لله تعالى ونفي صفات النقص]

[قال السائل] (١) :

المستول من علماء الإسلام ، والسادة الأعلام — أحسن الله ثوابهم ،
وأكرم نزلهم ومآبهم — أن يرفعوا حجاب الإجمال ، ويكشفوا قناع
الإشكال ، عن مقدمة : جميع أرباب الملل والنحل متفقون عليها ، ومستندون
في آرائهم إليها ، حاشى مكابراً منهم معانداً ، وكافراً برُبوبية الله جاحداً .

وهي أن يقال : « هذه صفة كمال فيجب لله إثباتها ، وهذه صفة نقص
فيمتنع انتفاؤها » لكنهم في تحقيق مناطها في أفراد الصفات متنازعون ، وفي
تعيين الصفات لأجل القسمين مختلفون .

[آراء أهل السنة]

« فأهل السنة » يقولون : إثبات السمع والبصر والحياة والقدرة والعلم
والكلام وغيرها من الصفات الخبرية — كالوجه واليدين والعينين والفضب
والرضا — والصفات الفعلية ، كالضحك والنزول والاستواء : صفات كمال
وأضدادها صفات نقصان .

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ٦٨ وما بين الحاصرتين زيادة منه .

[آراء الفلاسفة]

« والفلاسفة » تقول : اتصافه بهذه الصفات إن أوجب له كمالا فقد استكمل بغيره فيكون ناقصاً بذاته ، وإن أوجب له نقصاً لم يجز اتصافه بها .

[آراء المعتزلة وخصومهم]

« والمعتزلة » يقولون : لو قامت بذاته صفات وجودية لكان مفقراً إليها وهي مفقورة إليه ، فيكون الرب مفقراً إلى غيره ، ولأنها أعراض لا تقوم إلا بجسم ، والجسم مركب ، والمركب ممكن محتاج ، وذلك عين النقص .
ويقولون أيضاً : لو قدر على العباد أعمالهم وعاقبهم عليها لكان ظالماً وذلك نقص .

وخصومهم يقولون : لو كان في ملكه ما لا يريد له لكان ناقصاً .

[الكلائية ينفون الصفات الخبرية والفعلية]

« والكلائية » ومن اتبعهم ينفون صفات أفعاله ويقولون : لو قامت به لكان محلاً للحوادث ، والحوادث إن أوجب له كمالاً فقد عَدِمَ قبله وهو نقص ، وإن لم يوجب له كمالاً لم يَجُزْ وصفه به .

وطائفة منهم : ينفون صفاته الخبرية لاستلزامها التركيب المستلزم للحاجة والافتقار .

وهكذا نفهم أيضاً محبته ، لأنها مناسبة بين المحب والمحجوب ، ومناسبة الرب للخلق نقص .

وكذا رحمته ، لأن الرحمة رقة تكون في الراحم ، وهي ضعف وخور في الطبيعة ، وتألم على المرحوم ، وهو نقص .

وكذا غضبه ، لأن الغضب غليان دم القلب طلباً للانتقام .
وكذا نفهم لضحكك وتمجبه ، لأن الضحك خفة روح يكون لتجدد
مايسر واندفاع ما يضر ، والتمجب استعظام للمتعبج منه .

[منكرو النبوات والمشركون والرسالة]

«ومنكرو النبوات» يقولون . ليس الخلق بمنزلة أن يرسل إليهم رسولا ،
كما أن أطراف الناس ليسوا أهلا أن يرسل السلطان إليهم رسولا .

« والمشركون » يقولون : عِظْمُ الرب [وجلاله] يقتضى أن لا يقترب إليه
إلا بواسطة وحجاب ، فالتقرب إليه ابتداء من غير شفاء ووسائط غض من
جنابه الرفيع .

[الاختلاف فى الصفات]

هذا وإن القائلين بهذه المقدمة لا يقولون بمقتضاها ولا يطردونها ، فلو قيل
لهم : أيما أكل ، ذات توصف بسائر أنواع الإدراكات - من الشم والذوق
واللمس - أم ذات لا توصف بها كلها ؟ قالوا الأولى أكل ، ولم يصفوا بها
كلها الخالق .

وبالجملة : فالكمال والنقص من الأمور النسبية والمعانى الإضافية ، فقد
تكون الصفة كاللا ذات ونقصاً لأخرى ، وهذا نحو الأكل والشرب والنكاح
كمال للمخلوق ، نقص للخالق .

وكذا التعظيم والتكبر والثناء على النفس^(١) كمال للخالق نقص للمخلوق

(١) من مجموع الفتاوى . وفى الأصل : التفاعل النفسى .

وإذا كان الأمر كذلك فلعل ما تذكرونه من صفات الكمال إنما يكون كالا بالنسبة إلى الشاهد ولا يلزم أن يكون كمالا للغائب كما بين ، لاسيما مع تباين الذاتين .

وإن قلتم : نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة وننظر فيها ، هل هي كمال أو نقص ، فلذلك نحيل الحكم عليها بأحدهما لأنها قد تكون كمالا لذات نقصا لأخرى على ما ذكر .

وهذا من العجب أن مقدمة وقع عليها الإجماع ، هي منشأ الاختلاف والنزاع ، فرضى الله عن يمين لنا بيانا يشفى العليل ، ويجمع بين معرفة الحكم وإيضاح الدليل ، إنه تعالى سميع الدعاء ، وأهل الرجاء ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .



فتوى شيخ الإسلام^(١)

[الكمال بلا نقص ثابت لله تعالى]

الحمد لله : الجواب عن هذا السؤال مبنى على مقدمتين :

إحداها : أن يعلم أن الكمال ثابت لله ، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة ، وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه ، فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت ، وثبوت العلم يستلزم نفي الجهل ، وثبوت القدرة يستلزم نفي العجز ، وإن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية ، مع دلالة السمع على ذلك .

[القرآن يدلنا شرعاً وعقلاً]

ودلالة القرآن على الأمور نوعان :

أحدهما : خبر الله الصادق ، فما أخبر الله ورسوله به فهو حق ، كما أخبر الله به .

والثاني : دلالة القرآن بضرب الأمثال وبيان الأدلة العقلية الدالة على المطلوب .

فهذه دلالة شرعية عقلية ، فهي شرعية لأن الشرع دل عليها ، وأرشد إليها . وعقلية ، لأنها تعلم صحتها بالعقل . ولا يقال إنها لم تعلم بمجرد الخبر .

وإذا أخبر الله بالشيء ودل عليه بالدلالات العقلية صار مدلولاً عليه بخبره

ومدلولاً عليه بدليله العقلي الذي يعلم به ، فيصير ثابتاً بالسمع والعقل ، وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تسمى الدلالة الشرعية .

[القرآن دل على معنى الكمال بعبارات متنوعة]

وثبت معنى الكمال قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة دالة على معانٍ متضمنة لهذا المعنى . فإما في القرآن من إثبات الحمد له وتفصيل محامده ، وأن له النثل الأعلى ، وإثبات معاني أسمائه ونحو ذلك ، كله دل على هذا المعنى .

[معنى الصمد]

وقد ثبت لفظ (الكامل) فيما رواه « ابن أبي طلحة » عن « ابن عباس » في تفسيره : (قل هو الله أحد * الله الصمد) أن الصمد [هو] ^(١) المستحق للكمال ، وهو السيد الذي كمل في سؤدده ، والشريف الذي قد كمل في شرفه ، والعظيم الذي قد كمل في عظمته ، والحكيم الذي قد كمل في حكمه ، والغني الذي قد كمل في غناه ، والجبار الذي قد كمل في جبروته ، والعالم الذي قد كمل في علمه ، والحكيم الذي قد كمل في حكمته ، وهو الشريف الذي قد كمل في جميع الشرف والسؤدد ، وهو الله سبحانه وتعالى ، وهذه صفة لا تنبغي إلا له ، ليس له كفؤ ولا كمثل شيء .

وهكذا سائر صفات الكمال ، ولم يعلم أحد من الأمة نازع هذا المعنى ، بل هذا المعنى مستقر في فطر الناس ، بل هم مقطورون عليه ، فإنهم كما أنهم مقطورون على الإقرار بالخالق ، فإنهم مقطورون على أنه أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأكمل من كل شيء .

وقد بينا في غير هذا الموضع أن الإقرار بالخالق وكمالته يكون فطرياً ضرورياً في حق من سلمت فطرته ، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة ،

وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها .
وأما لفظ (الكامل) فقد قل « الأشعري » عن « الجبائي » أنه كان
يمنع أن يسمى الله كاملا ، ويقول : الكامل الذي له أبعاد مجتمعة .

وهذا النزاع إن كان في المعنى فهو باطل ، وإن كان في اللفظ فهو
نزاع لفظي .

والمقصود هنا أن ثبوت الكمال له ونفي النقائص عنه مما يعلم بالعقل .

[دليل أهل الكلام في إثبات الصفات سمى]

وزعمت طائفة من (أهل الكلام) « كأبي المعالي » و « الرازي »
و « الآمدي » وغيرهم : أن ذلك لا يعلم إلا بالسمع الذي هو الإجماع ، وأن نفي
الآفات والنقائص عنه لم يعلم إلا بالإجماع ، وجعلوا الطريق التي بها نفوا عنه
ما فوه إنما هو نفي مسمى الجسم ، ونحو ذلك ، وخالفوا ما كان عليه شيوخ
« متكلمة الصفاتية » « كالأشعري » و « القاضي » و « أبي بكر » و « أبي
إسحاق » ومن قبلهم من السلف والأئمة في إثبات السمع والبصر والكلام
له بالأدلة العقلية وتنزيهه عن النقائص بالأدلة العقلية .

ولهذا صار هؤلاء يعملون^(١) في إثبات هذه الصفات على مجرد السمع ،
ويقولون إذا كنا ثبت هذه الصفات على نفي الآفات ، ونفي الآفات إنما يكون
بالإجماع الذي هو دليل سمعي ، والإجماع إنما يثبت بأدلة سمعية من الكتاب
والسنة . قالوا : والنصوص المُنْبِتة للسمع والبصر والكلام أعظم من الآيات
الدالة على كون الإجماع حجة ، فالاعتماد في إثباتها ابتداء على الدليل السمعي
الذي هو القرآن أولى وأحرى .

(١) في مجموع الفتاوى : (يعتمدون) .

[مناقشة نفاة الصفات]

والذى اعتمدوا عليه فى النفى : من نفى مسمى التحيز ونحوه — مع أنه بدعة فى الشرع لم يأت به كتاب ولا سنة ، ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين — هو متناقض فى العقل لا يستقيم فى العقل ، فإنه مامن أحد ينفى شيئاً خوفاً من كون ذلك يستلزم أن يكون الموصوف به جسماً إلا قيل له فيما أثبتته نظير ما قاله فيما نفاه وقيل له فيما نفاه نظير ما يقوله فيما أثبتته .

« كالمعتزلة » لما أثبتوا أنه حى عليم قدير ، وقالوا إنه لا يوصف بالحياة والعلم والقدرة والصفات لأن هذه أعراض لا يوصف بها إلا ما هو جسم ولا يُعقل موصوف إلا جسم . فقيل لهم : أنتم وصفتموه بأنه حى عليم قدير ولا يوصف شيء بأنه عليم حى قدير إلا ما هو جسم ، ولا يُعقل موصوف بهذه الصفات إلا ما هو جسم ، فما كان جوابكم عن الأسماء كان جوابنا عن الصفات .

فإن جاز أن يقال : ما يسمى بهذه الأسماء ليس بجسم ^(١) جاز أن يقال : فكذلك يوصف بهذه الصفات ما ليس بجسم ، وأن يقال : هذه الصفات ليست أعراضاً .

وإن قيل : لفظ الجسم مجمل أو مشترك وأن المسمى بهذه الأسماء لا يجب أن يمثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره ، جاز أن يقال : الموصوف بهذه الصفات لا يجب أن يمثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره .

وكذلك إذا قال « نفاة الصفات » المعلومة بالشرع أو بالعقل مع الشرع — كالرضى والغضب والحب والفرح ونحو ذلك — : هذه الصفات لا تعقل

(١) فى مجموع الفتاوى (بل يسمى بهذه الأسماء ما ليس بجسم) .

إلا الجسم . قيل لهم : هذه بمنزلة الإرادة والسمع والبصر والكلام ، فالزم في أحدهما لزم في الآخر مثله .

وهكذا نفاة الصفات من « الفلاسفة » ونحوهم إذا قالوا : ثبوت هذه الصفات يستلزم كثرة المعاني فيه ، وذلك يستلزم كونه جسماً أو مركباً ، قيل لهم : هذا كما أثبتتم أنه موجود واجب قائم بنفسه وأنه عاقل ومعقول وعقل ، ولذيذ وملتهذ^(١) ولذة ، وعاشق وممشوق وعشق ، ونحو ذلك .

فإن قالوا : هذه ترجع إلى معنى واحد قيل لهم : إن كان هذا امتنعاً بطل الفرق ، وإن كان ممكناً أمكن أن يقال في تلك مثل هذه ، فلا فرق بين صفة وصفة .

والكلام على ثبوت الصفات وبطلان أقوال النفاة مبسوط في غير هذا الموضع .

(ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل من وجوه)

وجوب وجوده وقبومية وقدره :

والمقصود هنا أن نبين أن ثبوت الكمال لله معلوم بالعقل ، وأن تقيض ذلك منتفٍ عنه . فإن الاعتماد في الإثبات والنفي على هذه الطريق مستقيم في العقل والشرع دون تلك ، خلاف ما قاله هؤلاء المتكلمون . وجمهور « أهل الفلسفة والكلام » يوافقون على أن الكمال لله ثابت بالعقل والفلاسفة تسميه التمام .

(١) في مجموع الفتاوى : (نسخة : وملذوذ) .

وبيان ذلك من وجوه :

منها : أن يقال : قد ثبت أن الله قديم بنفسه ، واجب الوجود بنفسه ، قيوم بنفسه ، خالق بنفسه إلى غير ذلك من خصائصه .

والطريقة المعروفة في وجوب الوجود تقال في جميع هذه المعاني .

فإذا قيل : الوجود إما واجب وإما ممكن ، والممكن لا بد له من واجب ، فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين ؛ فهو مثل أن يقال : الموجود إما قديم وإما حادث والحادث لا بد له من قديم فيلزم ثبوت القديم على التقديرين ، والموجود إما غنى وإما فقر ، والفقر لا بد له من الغنى ، فلزم وجود الغنى على التقديرين . والموجود إما قيوم بنفسه وإما غير قيوم ، وغير القيوم لا بد له من القيوم . فلزم ثبوت القيوم على التقديرين . والموجود إما مخلوق وإما غير مخلوق ، والمخلوق لا بد له من خالق غير مخلوق ، فلزم ثبوت [الخالق] ^(١) غير المخلوق على التقديرين ونظائر ذلك متعددة .

[وجوب الكمال للخالق]

ثم يقال : هذا الواجب القديم الخالق ؛ إما أن يكون ثبوت الكمال الذي لا نقص فيه الممكن الوجود ممكناً له ، وإما أن لا يكون . والثاني ممتنع لأن هذا ممكن للموجود المحدث الفقير الممكن ، فلا أن يمكن للواجب الغنى القديم بطريق الأولى والأخرى ؛ فإن كلاهما موجود ، والكلام في الكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه .

فإذا كان الكمال الممكن الوجود ممكناً للفضول ؛ فلا أن يمكن للفاضل بطريق الأولى ، لأن ما كان ممكناً لما وجوده ^(٢) ناقص ؛ فلا أن

(١) زيادة من مجموع الفتاوى .

(٢) في مجموع الفتاوى : (هو في وجوده) .

يمكن لما وجوده^(١) أكل منه بطريق الأولى ، لاسيما وذلك أفضل من كل وجه ، فيمتنع اختصاص المفضل من كل وجه بكمال لا يثبت للأفضل من كل وجه . بل ما قد ثبت من ذلك للمفضل فالفاضل أحق به ، فلا ن يثبت للفاضل بطريق الأولى ، ولأن ذلك الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق والذي جعل غيره كاملا هو أحق بالكمال منه ، فالذى جعل غيره قادراً أولى بالقدرة ، والذي علم غيره أولى بالعلم ، والذي أحيا غيره أولى بالحياة .

[الكمال لله واجب له لا يتوقف على غيره]

وإذا ثبت إمكان ذلك له فما جاز له من ذلك الكمال الممكن الوجود فإنه واجب له لا يتوقف على غيره فإنه لو توقف على غيره لم يكن موجوداً له إلا بذلك الغير . وذلك الغير إن كان مخلوقاً له لزم الدور القبلى الممتنع ؛ فإن ما فى ذلك الغير من الأمور الوجودية فهى منه ، ويمتنع أن يكون كل من الشيئين فاعلاً للآخر ، وهذا هو الدور القبلى فإن الشئ يمتنع أن يكون فاعلاً لنفسه ، فلا ن يمتنع أن يكون فاعلاً لفاعله بطريق الأولى والأخرى . وكذلك يمتنع أن يكون كل من الشيئين فاعلاً لما به يصير للآخر فاعلاً ، ويمتنع أن يكون كل من الشيئين معطياً كماله فإن معطى الكمال أحق بالكمال ، فيلزم أن يكون كل منهما أكل من الآخر ، وهذا ممتنع لذاته . فإن كون هذا أكل يقتضى أن هذا أفضل من هذا ، وهذا أفضل من هذا ، وفضل أحدهما يمنع مساواة الآخر له ، فلا ن يمنع كون الآخر أفضل بطريق الأولى .

وأيضاً لو كان كماله موقوفاً على ذلك الغير لازم أن يكون كماله موقوفاً

(١) فى مجموع الفتاوى : (هو فى وجوده) .

على فعله لذلك الغير وعلى معاونة ذلك الغير في كماله ، ومعاونة ذلك الغير في كماله موقوف عليه ، إذ فعل ذلك الغير وأفعاله موقوفة على فعل المبدع لا تقتصر إلى غيره ، فيلزم أن لا يكون كماله موقوفاً على غيره .

فإذا قيل : كماله موقوف على مخلوقه لزم أن لا يتوقف على مخلوقه ، وما كان ثبوته مستلزماً لعدمه كان باطلاً من نفسه .

وأيضاً فذلك الغير كل كمال له فنه ، وهو أحق بالكمال منه .

ولو قيل : يتوقف كماله عليه لم يكن متوقفاً إلا على ماهو من نفسه ، وذلك متوقف عليه لا على غيره .

وإن قيل : ذلك الغير ليس مخلوقاً بل واجباً آخر قديماً بنفسه . فيقال : إن كان أحد هذين هو المعطى دون العكس فهو الرب والآخر عبده .

وإن قيل : بل كل منهما يعطى للآخر الكمال لزم الدور في التأثير ، وهو باطل ، وهو من الدور القبلي لامن الدور المعنى الاقترافي ؛ فلا يكون هذا كاملاً حتى يجعله الآخر كاملاً ، والآخر لا يجعله كاملاً حتى يكون في نفسه كاملاً ، لأن جاعل الكامل كاملاً أحق بالكمال ، ولا يكون الآخر كاملاً حتى يجعله كاملاً ؛ فلا يكون واحد منهما كاملاً بالضرورة .

فإنه لو قيل : لا يكون كاملاً حتى يجعل نفسه كاملاً ولا يجعل نفسه كاملاً حتى يكون كاملاً لكان ممتنعاً ، فكيف إذا قيل حتى يجعل ما يجعله كاملاً كاملاً .

[بطلان التسلسل بالضرورة]

وإن قيل : كل واحد له آخر يكمله إلى غير نهاية لزم التسلسل في المؤثرات ، وهو باطل بالضرورة واتفاق العقلاء . فإن تقدير مؤثرات لا تنهاى ليس فيها مؤثر بنفسه لا يقتضى وجود شيء منها ولا وجود جميعها ولا وجود اجتماعها .

والمبدع للموجودات لا بد أن يكون موجوداً بالضرورة ، فلو قدر أن هذا كامل فكمال له ليس من نفسه بل من آخر - وهلم جرا - لزم أن لا يكون شيء من هذه الأمور كمال ، وقد قدر أن الأول كامل فلزم الجمع بين النقيضين^(١) ، وإذا كان كماله بنفسه لا يتوقف على غيره ، كان الكمال له واجباً بنفسه ، وامتنع تخلف شيء من الكمال الممكن عنه ؛ بل ما جاز له من الكمال وجب له ، كما أقر بذلك الجمهور من أهل الفقه والحديث والتصوف والكلام والفلسفة وغيرهم ؛ بل هذا ثابت في مفعولاته ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . وكان ممتنعاً بنفسه أو ممتنعاً لغيره ، فإما وجود واجب إما بنفسه وإما بغيره ، أو معدوم إما لنفسه وإما لغيره ، والممكن إن حصل مقتضية التام وجب بغيره وإلا كان ممتنعاً لغيره ، والممكن بنفسه إما واجب لغيره وإما ممتنع لغيره .

(ثبوت الكمال لله تعالى بالنقل من كتابه)

وقد بين الله سبحانه أنه أحق بالكمال من غيره وأن غيره لا يساويه في

(١) في مجموع الفتاوى : (ولو قدر أن الأول كامل لزم الجمع بين النقيضين) .

الكال في مثل قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل : (١٧)]

وقد بين أن الخلق صفة كال ، وأن الذى يخلق أفضل من الذى لا يخلق ، وأن من عدل هذا بهذا فقد ظلم .

وقال تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمِنْ رِزْقِنَاهُ مِمَّا رَزَقْنَا حَسَنًا فهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : (٥٦)] . فيبين أن كونه مملوكاً عاجزاً صفة نقص ، وأن القدرة والملك والإحسان صفة كال ، وأنه ليس هذا مثل هذا ، وهذا لله ، و [ذاك] ^(١) لما يُعْبَد من دونه .

وقال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل : (٧٦)] .

وهذا مثل آخر فالأول مثل العاجز عن الكلام ، وعن الفعل الذى لا يقدر على شىء ، والآخر المتكلم الأمر بالعدل الذى هو على صراط مستقيم ، فهو عادل في أمره ، مستقيم في فعله ، فيبين أن التفضيل بالكلام المتضمن للعدل والعمل المستقيم ، فإن مجرد الكلام والعمل قد يكون محموداً ، وقد يكون مذموماً . فالحمود هو الذى يستحق صاحبه الحمد ، فلا يستوى هذا والعاجز عن الكلام والفعل .

[استحقاق الله تعالى للكمال وتنزيهه عن كل نقص]

وقال تعالى : ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَارَزَقْنَكُمْ فَآتَتْكُمْ فِيهِ سِوَاءً تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الروم : ٢٨] .

يقول تعالى : إذا كنتم أنتم لا ترضون بأن المملوك يشارك ماله لما في ذلك من النقص والظلم ، فكيف ترضون ذلك لي وأنا أحق بالكمال والغنى منكم ؟ وهذا يبين أنه تعالى أحق بكل كمال من كل أحد .

وهذا كقوله : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝٨٨ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ ۚ أَيَسْكُرُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ۝٨٩ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝٩٠ وَلَوْ يُوَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَحْضِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۝٩١ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ ۝٩٢ ﴾ [النحل] .

حيث كانوا يقولون : الملائكة بنات الله ، وهم يكرهون أن يكون لأحدهم بنت فيعملون هذا قصصاً وعيباً ، والرب تعالى أحق بتنزيهه عن كل عيب ونقص منكم ، فإن له المثل الأعلى . فكل كمال ثبت للمخلوق فالخالق أحق بثبوته منه إذا كان مجرداً عن النقص ، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص وعيب فالخالق أولى بتنزيهه عنه .

وقال تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر : ٩]

وهذا يبين أن العالم أكل من لا يعلم .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ۖ وَلَا الظُّلُمَتُ وَلَا
النُّورُ ۚ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ۚ ﴾ [فاطر : ١٩] .

فبين أن البصير أكل والنور أكل والظل أكل ، وحينئذ فالتصف به
أولى ، والله المثل الأعلى .

وقال تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمٌ مُمُوتٍ مِّنْ بَعْدِهِ مِّنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ
خُورٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾
[الأعراف : ١٤٨] .

فدل ذلك على أن عدم التكلم والهداية نقص ، وأن الذي يتكلم ويهdy
أكل من لا يتكلم ولا يهdy ، والرب أحق بالكمال .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلْ اللَّهُ يَهْدِي
لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ
كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس : ٣٥] .

فبين سبحانه بما هو مستقر في الفطر أن الذي يهdy إلى الحق أحق
بالاتباع من لا يهdy إلا أن يهdy غيره ، فلزم أن يكون الهادى بنفسه هو
الكامل دون الذي لا يهdy إلا بغيره . وإذا كان لابد من وجوب الهادى
لغير المهتدى بنفسه فهو الأكل .

وقال تعالى في الآية الأخرى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ
لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه : ٨٥] .

فدل على أن الذي يرجع إليه القول ويملك الضر والنفع أكل منه .

وقال إبراهيم لأبيه : ﴿ يَتَأْتِي لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ﴾ [مریم : ١٦٥] .

فدل على أن السميع البصير الغنى أ كمل ، وأن العبود يجب أن يكون كذلك .

ومثل هذا في القرآن متعدد من وصف الأصنام بسلب صفات الكمال كعدم التكلم والفعل وعدم الحياة، ونحو ذلك مما يبين أن المتصف بذلك منتقص معيب كسائر الجمادات ، وأن هذه الصفات لا تسلب إلا عن ناقص معيب .

وأما رب الخلق الذى هو أ كمل من كل موجود فهو أحق الموجودات بصفات الكمال ، وأنه لا يستوى المتصف بصفات الكمال والذى لا يتصف بها ، وهو يذكر أن الجمادات فى العادة لا تقبل الاتصاف بهذه الصفات ، فمن جعل الواجب الوجود لا يقبل الاتصاف فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة التى عابها الله تعالى وعاب عابديها .

[إثبات التوحيد والرد على العطلة والمشركين]

ولهذا كانت « القرامطة الباطنية » من أعظم الناس شركا وعبادة لغير الله ، إذ كانوا لا يعتقدون فى إلههم أنه يسمع أو يبصر أو يغنى عنهم شيئا . والله سبحانه لم يذكر هذه النصوص لجرد تقرير صفات الكمال له ، بل ذكرها لبيان أنه المستحق للعبادة دون سواه ، فأفاد الأصلين اللذين بهما يتم التوحيد ، وهو إثبات صفات الكمال رداً على « أهل التعطيل » ، وبيان أنه المستحق للعبادة لا إله إلا هو رداً على المشركين ، والشرك فى العالم أكثر من التعطيل ، ولا يلزم من إثبات التوحيد الناقى للإشراك إبطال قول « أهل التعطيل » ،

ولا يلزم من مجرد الإثبات المبطل لقول المعطلة الرد على «المشركين» إلا ببيان آخر . والقرآن يُذكر فيه الرد على المعطلة تارة كالرد على «فرعون» وأمثاله ، ويُذكر فيه الرد على المشركين وهذا أكثر ، لأن القرآن شفاء لما في الصدور ، ومرض الإشراك أكثر في الناس من مرض التعطيل .

وأيضاً فإن الله سبحانه أخبر أن له الحمد وأنه حميد مجيد ، وأن له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم ونحو ذلك من أنواع المحامد .

[استحقاق الله للحمد لإحسانه ولكماله]

والحمد نوعان : حمد على إحسانه إلى عباده وهو من الشكر . وحمد لما يستحقه هو بنفسه من نعمت كماله ، وهذا الحمد لا يكون إلا على ما هو في نفسه مستحق للحمد ، وإنما يستحق ذلك ما هو متصف بصفات الكمال ، وهي أمور وجودية ، فإن الأمور القدمية المحضة لا حمد فيها ولا خير ولا كمال .

ومعلوم أن كل ما يُحمدُ فإنما يُحمد على ماله من صفات الكمال ، فكل ما يُحمد به الخلق فهو من الخالق ، والذي منه ما يُحمد عليه هو أحق بالحمد فثبت أنه المستحق^(١) للمحامد الكاملة وهو أحق من كل محمود والحمد والكمال من كامل وهو المطلوب .

(١) العبارة في مجموع الفتاوى : (وهو أحق من كل محمود بالحمد والكمال من كل كامل) . وهي مقاربة لتصحيح بهامش الأصل .

فصل (١)

[كمال الله تعالى سليم عن النقص]

وأما المقدمة الثانية فنقول : لا بد من اعتبار أمرين :

أحدهما : أن يكون الكمال ممكن الوجود .

والثاني : أن يكون سليماً عن النقص ، فإن النقص ممتنع على الله ، لكن بعض الناس قد يسمى ما ليس بنقص نقصاً . فهذا يقال له إنما الواجب إثبات ما أمكن ثبوته من الكمال السليم عن النقص ، فإذا سميت أنت هذا نقصاً وقدّر أن انتفاءه يمتنع لم يكن نقصه من الكمال الممكن (٢) ، والذات التي لا تكون حية عليمه قديرة سمیعة بصيرة متكلمة ليست أكل من الذات التي تكون حية عليمه سمیعة بصيرة قديرة متكلمة .

[العقل يقضى بامتناع تجرد الذات عن الصفات]

وإذا كان صريح العقل يقضى بأن الذات المسلوقة هذه الصفات ليست مثل الذات المتصفة بها فضلاً عن أن تكون أكل منها ، ويقضى بأن الذات المتصفة بها أكل ، علم بالضرورة امتناع كمال الذات بدون هذه الصفات .

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ٨٥ .

(٢) في (مجموع الفتاوى) بعد هذا : (ولم يكن هذا عند من سماه نقصاً من النقص الممكن انتفاؤه) وبلى ذلك كلام من فصل لاحق يبدأ بقوله : (وأما قول القائل : لو قامت به الأفعال) وبذلك نقص باقي هذا الفصل في نسخة مجموع الفتاوى . ثم يلي هذا فصل : (إذا تبين هذا تبين أن ما جاء به الرسول هو الحق) . ثم فصل : (وأما قول ملاحدة الفلاسفة وغيرهم) .

فإذا قيل بعد ذلك : لا تكون ذاته ناقصة متساوية الكمال إلا بهذه الصفات . قيل الكمال بدون هذه الصفات ممتنع ، وعدم الممتنع ليس نقصا ، وإنما النقص عدم ما يمكن .

وأيضاً فإذا ثبت أنه يمكن اتصافه بالكمال ، وما اتصف به وجب له ، امتنع تجرد ذاته عن هذه الصفات ، فكان تقدير ذاته منفكة عن هذه الصفات تقديرًا ممتنعًا . وإذا قدر للذات تقدير ممتنع وقيل إنها ناقصة صفةً كان ذلك مما يدل على امتناع ذلك التقدير لا على امتناع نقيضه ، كما لو قيل إذا مات ناقصاً فهذا يقتضى وجوب كونه حياً .

كذلك إذا كان تقدير ذاته خالية عن هذه الصفات يوجب أن تكون ناقصة كان ذلك مما يستلزم أن يوصف بهذه الصفات .

وأيضاً : فقول القائل اكتمل بغيره ممنوع ، فإننا لا نطلق على صفاته أنها غيره ولا أنها ليست غيره على ما عليه أئمة السلف كالإمام « أحمد بن حنبل » وغيره ، وهو اختيار حذّاق المثبتة « كابن كلاب » وغيره .

ومنهم من يقول : أنا أطلق عليها أنها ليست هي هو ولا أطلق عليها ليست غيره ، ولا أجمع بين السَّلْبَيْنِ فأقول لا هي هو ولا هي غيره ، وهو اختيار طائفة من المثبتة « كالأشعري » وغيره ؛ وأظن قول « أبي الحسن التتقي » هو هذا أو ما يشبه هذا .

ومنهم من يُجَوِّزُ إطلاق هذا السلب وهذا السلب في إطلاقهما جميعاً « كالقاضي أبي بكر » و« القاضي أبي يعلى » .

[الألفاظ المجملة توهم بالمعاني الفاسدة]

ومنشأ هذا أن (لفظ الغير) يراد به المغاير للشيء ، ويراد به ما ليس هو إياه ، وكان في إطلاق الألفاظ المجملة إيهام لمعانٍ فاسدة .

ونحن نجيب بجواب علمي فنقول :

قول القائل : **يَتَكَمَّلُ بغيره** . أيريد به بشيء منفصل عنه أم يريد بصفة لوازم ذاته ؟

أما الأول فممتنع وأما الثاني فهو حق ، ولوازم ذاته لا يمكن وجود ذاته بدونها ، كما لا يمكن وجودها بدونها ، وهذا كمالُ نفسه لاشيء مباينٌ لنفسه .
وقد نص الأئمة « كأحمد بن حنبل » وغيره وأئمة المشيعة « كأبي محمد بن كلاب » وغيره على أن القائل إذا قال الحمد لله ، أو قال دعوت الله وعبدته ، أو قال بالله فاسم الله متناول لذاته المتصفة بصفاته ، وليست صفاته زائدة على مسمى أسمائه الحسنى .

وإذا قيل هل صفاته زائدة على الذات أم لا ؟

قيل : إن أريد بالذات المجردة التي يُقَرَّبُ بها « فاة الصفات » فالصفات زائدة عليها ، وإن أريد بالذات الذات الموجودة في الخارج فتلك لا تكون موجودة إلا بصفاتها اللازمة . والصفات ليست زائدة على الذات المتصفة بالصفات ، وإن كانت زائدة على الذات التي بقدر تجردها عن الصفات .

فصل (١)

[امتناع تقدير ذات مجردة عن جميع الصفات]

وأما قول القائل : لو قامت به صفات وجودية لكان مفقراً إليها وهي مفقرة إليه ، فيكون الرب مفقراً إلى غيره ، فهو من جنس السؤال الأول .

فيقال أولاً : قول القائل لو قامت به صفات وجودية لكان مفقراً إليها يقتضى إمكان جوهر تقوم به الصفات وإمكان ذات لا تقوم بها الصفات ، فلو كان أحدهما ممتنعاً لبطل هذا الكلام ، فكيف إذا كان كلاهما ممتنعاً . فإن تقدير ذات مجردة عن جميع الصفات إنما يمكن في الذهن لا في الخارج ، كتقدير وجود مطلق لا يتعين في الخارج . ولفظ « ذات » تأنيث « ذو » ، وذلك لا يستعمل إلا فيما كان مضافاً إلى غيره ، فهم يقولون فلان ذو علم وقدره ، ونفس ذات علم وقدره . وحيث جاء في القرآن أو لغة العرب لفظ (ذو) ولفظ (ذات) لم يحىء إلا مقروناً بالإضافة كقوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾ [الأنفال ١٠] .

وقوله : ﴿ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [المائدة : ٧١] .

وقول « خُبَيْب » رضى الله عنه (٢) :

وذلك في ذات الإله ونحو ذلك .

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ٩٨ .

(٢) حين قدمه كنفار قریش للقتل . هذا نص البيت : وما قبله :

ولست أبالي حين أقتل مسلماً علي أي جنب كان في الله مصرعى
وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو ممزغ
(من هامش الأصل)

لكن لما صار النُّظارُ يتكلمون في هذا الباب قالوا : إنه يقال إنها ذات علم وقُدرة .

ثم إنهم قطعوا هذا اللفظ عن الإضافة وعرفوه فقالوا : الذات ، وهى لفظ مَوْلَد ليس من لفظ العرب العَرَباء ، ولهذا أنكره طائفة من أهل العلم « كآبى الفتح ابن برهان » « وابن الدهان » وغيرهما وقالوا : ليست هذه اللفظة عربية ، ورد عليهم آخرون « كالقاضى » « وابن عقيل » وغيرهما .

وفصل الخطاب أنها ليست من العربية العَرَباء بل من المولدة كلفظ الوجود ولفظ الماهية والكيفية . ونحو ذلك اللفظ يقتضى وجود صفات تضاف الذات إليها فيقال ذات علم وذات قدرة وذات كلام والمعنى كذلك ، فإنه لا يمكن وجود شيء قائم بنفسه فى الخارج لا يتصف بصفة ثبوتية أصلاً ؛ بل فرض هذا فى الخارج كفرض عَرَض يقوم بنفسه لا بغيره . ففرض عرض قائم بنفسه لا صفة له كفرض صفة لا تقوم بغيرها ، وكلاهما ممتنع ، فما هو قائم بنفسه فلا بد له من صفة ، وما كان صفة فلا بد له من قائم بنفسه متصف به . ولهذا سلم المنازعون أنهم لا يعلمون قائماً بنفسه لا صفة له سواء سَمَوْهُ جوهرًا أو جسمًا أو غير ذلك ، ويقولون وجود جوهر معرّى عن جميع الأعراض ممتنع ، فمن قَدَّر إمكان موجود قائم بنفسه لا صفة له فقد قدر ما لا يعلم وجوده فى الخارج ولا يعلم إمكانه فى الخارج ، فكيف إذا عُلِمَ أنه ممتنع فى الخارج عن الذهن .

[وجوب التلازم بين الذات وصفات الكمال]

وكلام « قاة الصفات » جميعه يقتضى أن ثبوته ممتنع وإنما يمكن فرضه

في العقل ، فالعقل يقدِّره في نفسه كما يقدر الممتنعات [و] لا يعقل ^(١) وجوده في الوجود ولا إمكانه في الوجود .

وأيضاً فالرب تعالى إذا كان اتصافه بصفات الكمال ممكناً ، وما أمكن له وجب ، امتنع أن يكون مسلوباً صفات الكمال ، ففرض ذاته بدون صفاته اللازمة الواجبة له فرضٌ ممتنع ، وحينئذ فإذا كان فرض عدم هذا ممتمناً عموماً وخصوصاً فقول القائل يكون مفتقراً إليها وتكون مفتقرة إليه إنما يُعقل مثل هذا في شيئين يمكن وجود كل واحد منهما دون الآخر ، فإذا امتنع هذا بطل هذا التقدير .

ثم يقال : مانع بالافتقار ؟ أتعني أن الذات تكون فاعلة للصفات مبدعة لها أو بالعكس ؟ أم تعني التلازم ، وهو أن لا يكون أحدهما إلا بالآخر ؟

فإن عُنيتَ افتقار المفعول إلى الفاعل فهذا باطل ، فإن الرب ليس بفاعل لصفاته اللازمة له ؛ بل لا يلزمه شيء معين من أفعاله ومفعولاته ، فكيف تجعل صفاته مفعولة له ، وصفاته لازمة لذاته ليست من مفعولاته ؟

وإن عُنيت التلازم فهو حق . وهذا كما يقال لا يكون موجوداً يقال ^(٢) أيضاً لا يكون موجوداً إلا أن يكون قديماً واجباً بنفسه ، ولا يكون عالمًا قادراً إلا أن يكون حياً ، فإذا كانت صفاته متلازمة كان ذلك أبلغ في الكمال من جواز التفريق بينهما ، فإنه لو جاز وجوده بدون صفات الكمال لم يكن الكمال واجباً له بل ممكناً له ، وحينئذ ، فكان يفتقر في ثبوته له إلى غيره ، وذلك نقص ممتنع عليه كما تقدم بيانه ، فلم أن التلازم بين الذات وصفات الكمال هو كمال الكمال .

(١) في الأصل : لا يعقل . (٢) في الأصل : ويقال .

فصل (١)

[المثبتة يعتبرون الصفات أعراضاً]

وأما القائل : إنها أعراض لا تقوم إلا بجسم مُركَّب والمركب ممكن محتاج ، وذلك عين النقص ، فالمثبتة للصفات في إطلاق (لفظ العرض) على صفاته ثلاث طرق :

منهم : من يمنع أن تكون أعراضا ويقول : بل هي صفات وليست أعراضا كما يقول ذلك « الأشعري » وكثير من الفقهاء من أصحاب « أحمد » وغيره .
ومنهم : من يطلق عليها لفظ الأعراض « كهشام » و « ابن كُرام » وغيرهما .
ومنهم : من يمتنع من الإثبات والنفي كما قالوا في (لفظ النفي) ، وكما امتنعوا عن مثل ذلك في لفظ الجسم ونحوه .

فإن قول القائل « العلم عرض » بدعة ، وقوله : « ليس بعرض » بدعة .

كما أن قوله : « الرب جسم » ، وقوله « ليس بجسم » بدعة .

وكذلك إن (لفظ الجسم) يراد به في اللغة : البدن والجسد ، كما ذكر ذلك « الأصمعي » و « أبو زيد » وغيرهما من أهل اللغة .

وأما « أهل الكلام » فمنهم من يريد به (المركَّب) ويطلقه على الجوهر الفرْد بشرط التركيب أو على الجوهرين أو على أربعة جواهر أو ستة أو ثمانية أو ستة عشر أو اثنين وثلاثين ، والمركب من المادة والصورة .

ومنهم من يقول : هو الموجود أو القائم بنفسه .

[الألفاظ المجملة موهمة بالحق والباطل]

وعامة هؤلاء ، وهؤلاء يحملون المشار إليه مساوياً في العموم والخصوص ، فلما كان اللفظ قد صار يفهم منه معانٍ بعضها حق وبعضها باطل ، صار محلاً .

وحينئذ فالجواب العلى أن يقال : أتعنى بقولك إنها أعراض أنها قائمة بالذات أو صفة للذات ، ونحو ذلك من المعانى الصحيحة ، أم تعنى بها أنها آفات وقائص ؟ أم تعنى بها أنها تعرض وتزول و [لا] ^(١) تبقى زمانين ؟

فإن عنيت الأول فهو صحيح .

وإن عنيت الثانى فهو ممنوع .

وإن عنيت الثالث فهذا مبنى على قول من يقول : العرض لا يبقى زمانين . فإن قال ذلك وقال هى باقية قال أسمىها أعراضاً — لم يكن مانعاً من تسميتها أعراضاً .

وقولك : العرض لا يقوم إلا بجسم . فيقال : يقال للحى ^(٢) عليم قدير عفلك ، وهذه الأسماء لا يتسمى بها إلا جسم ، كما أن هذه الصفات التى جعلتها أعراضاً لا يوصف بها إلا جسم ؟ فما كان جوابك عن ثبوت الأسماء كان جواباً « لأهل الإثبات » عن إثبات الصفات .

ويقال له : ماتعنى بقولك هذه الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم ؟

(١) من مجموع الفتاوى . والسياق يقتضيه .

(٢) فى مجموع الفتاوى : (فيقال لك : هو حى) .

أُتغنى بالجنتم المركب الذى كان مفترقا فاجتمع ، أو [ما]^(١) ركبهُ
مُرَكَّبٌ فجمع أجزائه ، أو ما أمكن تفريقه وتبعيضه وانفصال بعضه عن
بعض ونحو ذلك ؟

أم تغنى ماهو مركب من الجواهر الفردة ، أو من المادة والصورة ؟
أو تغنى به ما يمكن الإشارة إليه ، أو ما كان قائماً بنفسه ، أو ماهو
موجود ؟

فإن عنيت الأول لم نسلم أن هذه الصفات التى سميتها أعراضاً لا تقوم إلا
بجسم بهذا التفسير .

وإن عنيت به الثانى لم نسلم امتناع التلازم ، فإن الرب تعالى موجود قائم
بنفسه مشار إليه عندنا ، فلا نسلم انتفاء التلازم على هذا التقدير .

وقول القائل : المركب ممكن ، إن أراد ، « بالمركب » المعانى المتقدمة
مثل كونه كان مفترقا فاجتمع ، أو ركب مركب أو يقبل الانفصال — فلا نسلم
المقدمة الأولى بالتلازمية .

وإن عنى به ما يشار إليه وما يكون قائماً بنفسه موصوفاً بالصفات — فلا نسلم
انتفاء الثانية .

فالقول بالأعراض مركب من مقدمتين تلازمية واستثنائية بألفاظ مجملة ،
فإذا استفصل عن المراد حصل المنع والإبطال لإحداها أو لكليهما .
وإذا بطلت إحدى المقدمتين على كل تقدير بطلت الحجة .

فصل (١)

[تنفيذ رأى من يطلون الصفات الفعلية]

وأما قول القائل : لو قامت به الأفعال لكان محلاً للحوادث [والحادث] (٢) إن أوجب له كمالاً فقد عَدِمَه قبله وهو نقص ، وإن لم يوجب له كمالاً لم يَجْزُ وصفه به .

فيقال أولاً : هذا معارض بنظيره من الحوادث التي يفعلها ، فإن كليهما حادث بقدرته ومشيتته ، وإنما يفترقان (٣) في الحل ، وهذا التقسيم وارد على الجهتين .

(٤) وإن قيل في الجواب : بل هم يصفونه بالصفات الفعلية ، ويقسمون الصفات إلى نفسية وفعلية ، فيصفونه بكونه خالقاً ورازقاً ، بعد أن لم يكن كذلك وهذا التقسيم وارد عليهم ، وقد أورد عليهم «الفلاسفة» في مسألة حدوث العالم فزعموا أن صفات الأفعال ليست صفة كمال ولا نقص .

فيقال لهم : كما قالوا لهؤلاء في الأفعال التي تقوم به . إنها ليست كمالاً ولا نقصاً .

(٥) فإن قيل : لا بد أن يتصف إما بنقص وإما بكمال ، فإن جاز خلو أحدهما

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ١٠٥ .

(٢) زيادة من مجموع الفتاوى ومن نص الاستفتاء . (ص ٥) .

(٣) في مجموع الفتاوى : (يقتربان) .

(٤) في مجموع الفتاوى تبدأ الفقرة هكذا : وإن قيل في الفرق المفعول لا يتصف به بخلاف الفعل القائم به قيل في الجواب : ...

(٥) في مجموع الفتاوى أثبتت العبارة هكذا : فإن قيل لا بد أن يتصف إما بنقص =

عن القسمين أمكن الدعوى في الآخر مثله وإلا فالجواب مشترك .

[الرد على المتفلسفة في القدم والحوادث]

وأما « المتفلسفة » فيقال لهم : القديم لا تحلُّه الحوادث ، ولا يزال محلاً للحوادث عندكم ، فليس القدمُ مانعاً من ذلك عندكم ، بل عندكم هذا هو الكمال الممكن الذي لا يمكن غيره ، وإنما نفوه عن واجب الوجود لظنهم^(١) اتصافه به ، وقد تقدم التنبيه على إبطال قولهم في ذلك ، لاسيما وما قامت به الحوادث المتعاقبة بمتنوع وجوده عن علة تامة أزلية موجبة لمعلولها ، فإن العلة التامة الموجبة يمتنع أن يتأخر عنها معلولها أو شيء من معلولها ، ومتى تأخر عنها شيء من معلولها كانت علة بالقوة^(٢) هذا^(٣) عند من سماه نقصاً من النقص الممكن انتفاؤه .

فإذا قيل : خلق المخلوقات في الأزل صفة كمال فيجب أن تثبت له .

قيل وجود الجمادات^(٤) كلها أو واحد منها يستلزم الحوادث كلها أو واحداً منها في الأزل ، فيمتنع وجود الحوادث المتعاقبة كلها في آن واحد سواء

= أو بكمال قيل لا بد أن يتصف من الصفات الفعلية إما بنقص وإما بكمال ، فإن جاز ادعاء خلو أحدهما .

(١) في مجموع الفتاوى أثبتت الجملة هكذا : لظنهم عدم اتصافه به ، بزيادة [عدم] .

(٢) في مجموع الفتاوى تسير العبارة هكذا : « بالقوة لا بالفعل » ثم يستمر

الكلام إلى نهايته من فصل تال (ص ٤٠ من طبعتنا) من أول : واحتاج مصيرها إلى آخر الفصل (ص ٤٢) .

(٣) من هنا إلى آخر الفصل يلحق بالمقدمة الثانية ج ٦ ص ٨٥ من مجموع

الفتاوى .

(٤) في مجموع الفتاوى : (المخلوقات) .

قُدِّرَ ذلك الآن ماضياً أو مستقبلاً ، فضلاً عن أن يكون أزلياً ، وما يستلزم
الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده في آن واحد فضلاً عن أن يكون أزلياً ، فليس
هذا ممكن الوجود فضلاً عن أن يكون كمالاً ، لكن فعلُ الحوادث شيئاً بعد
شيءٍ أكل من التعطيل عن فعلها بحيث لا يحدث شيئاً بعد أن لم يكن ، فإن
الفاعل القادر على الفعل أكلُ من الفاعل العاجز عن الفعل .

فإذا قيل لا يمكنه إحداث الحوادث ، بل مفعوله لازم لذاته ، كان هذا
تقصاً بالنسبة إلى القادر الذي يفعل شيئاً بعد شيء .

وكذلك إذا قيل : جعلُ الشيء الواحد متحرراً ما كنا موجوداً معدوماً
صفة كال قيل : هذا ممتنع لذاته .

وكذلك إذا قيل : إبداعٌ قديمٍ واجبٍ بنفسه صفة كمال ، قيل : هذا ممتنع
لنفسه ، فإن كونه مبدعاً يقتضى أن لا يكون واجباً بنفسه بل واجباً بغيره .

فإذا قيل : هو واجب موجود بنفسه وهو لم يوجد إلا بغيره ، كان هذا
جمعاً بين النقيضين .

وكذلك إذا قيل : الأفعال القائمة والمفعولات المنفصلة عنه إذا كان
اتصافه بها صفة كمال ، فقد فاته في الأزل ، وإن كان صفة نقص فقد لزم اتصافه
بالنقائص .

قيل : الأفعال المنفصلة^(١) بمشيئته وقدرته يمتنع أن يكون كل منها أزلياً .

(١) في مجموع الفتاوى : (المتعلقة) .

وأيضاً : فلا يلزم أن يكون وجود هذه في الأزل صفة كمال ، بل الكمال أن توجد حيث اقتضت الحكمة وجودها ، وأيضاً فلو كانت أزلية لم تكن موجودة شيئاً بعد شيء ، نقول القائل فيما حقه أن يوجد شيئاً بعد شيء فينبغي أن يكون في الأزل جمع بين النقيضين ، وأمثال هذا كثير .

فلهذا قلنا الكمال الممكن الوجود ، فما هو ممتنع في نفسه فلا حقيقة له فضلاً عن أن يقال هو موجود أو يقال هو كمال للموجود .

[من الكمالات ما هو كمال للمخلوق نقص للخالق]

وأما الشرط الآخر : وهو قولنا الكمال الذي لا يتضمن نقصاً - على التعبير بالعبارة السديدة - أو الكمال الذي لا يتضمن نقصاً يمكن انتفاؤه - على عبارة من يجعل ما ليس بنقص نقصاً - فاحتراز عما هو لبعض المخلوقات كمال دون بعض ، وهو نقص بالإضافة إلى الخالق لاستلزامه نقصاً كالأكل والشرب مثلاً ، فإن الصحيح الذي يشتهي الأكل والشرب من الحيوان أكل من المريض الذي لا يشتهي الأكل والشرب ، لأن قوامه بالأكل والشرب ، فإذا قُدِّرَ غير قابل له كان ناقصاً عن القابل لهذا الكمال ، لكن هذا يستلزم حاجة الأكل الشارب إلى غيره ، وهو ما يدخل فيه من الطعام والشراب وهو مستلزم لخروج شيء منه كالفضلات ، وما لا يحتاج إلى دخول شيء فيه أكل ممن يحتاج إلى دخول شيء فيه ، وما يتوقف كماله على غيره أنقص مما لا يحتاج في كماله إلى غيره ، فإن الغنى عن شيء أعلى من الغنى به ، والغنى بنفسه أكل من الغنى بغيره .

ولهذا كان من الكمالات ما هو كمال للمخلوق وهو نقص بالنسبة إلى الخالق ، وهو كل ما كان مستلزماً لإمكان العدم عليه المنافي لوجوبه وقيوميته ، أو مستلزماً للحدوث المنافي لقدمه ، أو مستلزماً لفقره المنافي لغناه .

فصل (١)

[ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الكمال في التنزيه]

إذا تبين هذا تبين أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الذي يدل عليه المعقول ، وأن أولى الناس بالحق أتبعهم له وأعظمهم له موافقة ، وهم سلف الأمة وأئمتها الذين أثبتوا ما دل عليه الكتاب والسنة من الصفات ، ونزهوه عن مماثلة المخلوقات ، فإن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام صفات كمال ممكنة بالضرورة ولا نقص فيها ، فإن ما اتصف بهذه فهو أكمل مما لا يتصف بها ، والنقص في انتفاءها لا في ثبوتها .

والقابل للاتصاف بها كالحیوان أكل ممن لا يقبل الاتصاف بها كالجماد .

و« أهل الإثبات » يقولون « للنفاة » : لولم يتصف بهذه الصفات لاتصف بأضدادها من الجهل والبكم والعمى والصمم .

فقال لهم « النفاة » : هذه الصفات متقابلة تقابل العدم والملكة لا تقابل السلب والإيجاب ، والمتقابلات تقابل العدم والملكة إنما يلزم من انتفاء أحدهما ثبوت الآخر إذا كان المحل قابلاً لهما ، كالحیوان الذى لا يخلو إما أن يكون أعمى وإما أن يكون بصيراً ، لأنه قابل لهما بخلاف الجماد فإنه لا يوصف لا بهذا ولا بهذا .

[أوجه الرد على نفاة الصفات]

فيقول لهم « أهل الإثبات » هذا باطل من وجوه :

أحدها : أن يقال الموجودات نوعان : نوع يقبل الاتصاف بالكمال كالحي ونوع لا يقبله كالجماد . ومعلوم أن القابل للاتصاف بصفات الكمال أكمل مما لا يقبل ذلك ، وحينئذ فالرب إن لم يقبل الاتصاف بصفات الكمال لزم انقضاء اتصافه بها ، وأن يكون القابل لها وهو الحيوان الأعمى والأصم الذى لا يقبل السمع والبصر أكمل منه ، فإن القابل للسمع والبصر فى حال عدم ذلك أكمل ممن لا يقبل ذلك فكيف المتصف بها ؟ فلزم من ذلك أن يكون مسلوبا لصفات الكمال على قولهم ممتنعاً عليه صفات الكمال فأنتم فررتم من تشبيهه بالأحياء فشبهتموه بالجمادات وزعمتم أنكم تنزهونه عن النقائص فوصفتموه بما هو أعظم النقص .

الوجه الثانى : أن يقال : هذا التفريق بين السلب والإيجاب وبين العدم والملكية أمر اصطلاحى ، وإلا فكل ما ليس بحى فإنه يسمى ميتاً كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ (٢٠) أَمْ مَوْتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ (٢١) [التحل] .

الوجه الثالث : أن يقال : نفى سلب هذه الصفات نقص وإن لم يُقدَّر هناك ضدُّ ثبوتى ، فنحن نعلم بالضرورة أن ما يكون حياً عليمًا قديرًا متكلمًا سميعًا بصيرًا أكمل ممن لا يكون كذلك ، وأن ذلك لا يقال سميع ولا أصم كالجماد ، وإذا كان مجرد إثبات هذه الصفات من الكمال ومجرد سلبها من النقص ، وجب ثبوتها لله تعالى لأنه كمال ممكن للوجود ولا نقص فيه بحال بل النقص فى عدمه .

[القادر على الأفعال أكل ممن يعجز عنها]

وكذلك إذا قدرنا موصوفين بهذه الصفات : أحدهما يقدر على التصرف بنفسه فيأتي ويحيى وينزل ويصعد ونحو ذلك من أنواع الأفعال القائمة به ، والآخر : يمتنع ذلك منه فلا يمكن أن يصدر منه شيء من هذه الأفعال . كان هذا القادر على الأفعال التي تصدر عنه أكل ممن يمتنع صدورها عنه .

وإذا قيل : قيام هذه الأفعال يستلزم قيام الحوادث به كان كما إذا قيل قيام الصفات به يستلزم قيام الأعراض به ، والأعراض والحوادث لفظان مجلان .

[المراد بالأعراض والحوادث وأنها من الكلام]

فإن أريد بذلك ما يعقله « أهل اللغة » من أن الأعراض والحوادث هي الأمراض والآفات ، كما يقال : فلان قد عَرَضَ له مرض شديد ، وفلان قد أحدث حَدَثًا عظيمًا ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إياكم ومحدثات الأمور فإن كل مُحدثَةٍ بدعةٌ وكل بدعةٌ ضلالةٌ » وقال : « لعن الله من أحدث أو آوى مُحدثًا » وقال : « إذا أحدث أحدكم فلا يصلح حتى يتوضأ » .

ويقول « الفقهاء » : الطهارة نوعان ، طهارة الحدث وطهارة الخبث .

ويقول « أهل الكلام » : يختلف الناس في أهل الأحداث من أهل القبلة ، كالربا والسرقه وشرب الخمر . ويقال فلان به عارض من الجن ، وفلان حدث له مرض . فهذه من النقائص التي تنزه الله عنها .

وإن أريد بالأعراض والحوادث اصطلاح خاص ، فإنما أحدث ذلك

الاصطلاح من أحدثه من « أهل الكلام » ، وليست هذه لغة العرب ولا لغة أحد من الأمم ، لا لغة القرآن ولا غيره ولا العرف العام ولا اصطلاح أكثر الخائضين في العلم ، بل مبتدعو هذا الاصطلاح هم من « أهل البدع » المحدثين في الأمة الداخلين في ذم النبي صلى الله عليه وسلم .

وبكل حال مجرد هذا الاصطلاح وتسمية هذه أعراضاً وحوادث لا يخرجها عن أنها من الكمال الذى يكون المتصف به أكمل ممن لا يمكنه الاتصاف بها ، أو يمكنه ذلك ولا يتصف بها .

وأيضاً : فإذا قُدِّرَ اثنان : أحدهما موصوف بصفات الكمال التى هى أعراض وحوادث على اصطلاحهم كالعلم والقدرة والفعل والبطش ، والآخر : يمتنع أن يتصف بهذه الصفات التى هى أعراض وحوادث . كان الأول أكمل ، كما أن الحى المتصف بهذه الصفات أكمل من الجمادات .

[صفات المحبة والرضا صفات كمال]

وكذلك إذا قدر اثنان : أحدهما يحب نعوت الكمال ويفرح بها ويرضاها ، والآخر لا فرق عنده بين صفات الكمال وصفات النقص - فلا يحب لا هذا ولا هذا ولا يرضى لا هذا ولا هذا ، ولا يفرح لا بهذا ولا بهذا - كان الأول أكمل من الثانى .

ومعلوم أن الله تبارك وتعالى يحب المحسنين والمتقين والصابرين والمقسطين ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهذه كلها صفات كمال .

وكذلك إذا قُدِّرَ اثنان : أحدهما يبغض المتصف بضد الكمال كالظلم والجهل

والكذب ويفض على من يفعل ذلك ، والآخر : لا فرق عنده بين الجاهل الكاذب الظالم وبين العالم الصادق العادل لا يفيض لاهذا ولا هذا ، ولا يفيض لا على هذا ولا على هذا - كان الأول أ كمل .

وكذلك إذا قدر اثنان : أحدهما يَقْدِرُ أن يفعل بيديه وَيُقْبَلُ بوجهه والآخر لا يمكنه ذلك - إما لا امتناع أن يكون له وجه ويدان ، وإما لا امتناع الفعل والإقبال عليه باليدين والوجه - كان الأول أ كمل .

[المضاف إلى شيء ليس هو نفس المضاف إليه]

فالوجه واليدان لا يعدان من صفات النقص في شيء مما يوصف بذلك ، ووجه كل شيء بحسب ما يضاف إليه وهو ممدوح به لا مذموم . كوجه النهار ، ووجه الثوب ، ووجه القوم ، ووجه الخيل ، ووجه الرأى ، وغير ذلك ، وليس الوجه المضاف إلى غيره هو نفس المضاف إليه في شيء من موارد الاستعمال سواء كان الاستعمال حقيقة أو مجازاً .

فإن قيل : من يمكنه الفعل بكلامه أو بقدرته بدون يديه أ كمل ممن يفعل بيديه . قيل من يمكنه الفعل بقدرته أو تكليمه إذا شاء وببيديه إذا شاء هو أ كمل ممن لا يمكنه الفعل إلا بقدرته أو تكليمه ، ولا يمكنه أن يفعل باليد ، ولهذا كان الإنسان أ كمل من الجمادات التي تفعل بقوى فيها كالنار والماء .

فإذا قُدِّرَ اثنان : أحدهما لا يمكنه الفعل إلا بقوة فيه ، والآخر : يمكنه الفعل بقوة فيه وبكلامه - فهذا أ كمل .

فإذا قدر آخر يفعل بقوة فيه وبكلامه وببيديه إذا شاء فهو أ كمل وأ كمل .

[إثبات صفات الكمال ونفي صفات النقص]

وأما صفات النقص فنل النوم ، فإن الحى اليتقظان أكمل من النائم والوسنان ، والله لا تأخذه سِنَّة ولا نوم .

وكذلك من يحفظ بلا اكتراث أكمل من يلزمه ذلك والله تعالى وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما^(١) .

وكذلك من يفعل ولا يتعب أكمل من يتعب والله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام وما مسه من لغوب^(٢) .

ولهذا وصف الرب بالعلم دون الجهل والقدرة دون العجز ، والحياة دون الموت ، والسمع والبصر والكلام دون الصمم والعمى والبكم . والضحك دون البكاء ، والفرح دون الحزن .

وأما الغضب مع الرضاء والبغض مع الحب فهو أكمل ممن لا يكون منه إلا الرضى والحب دون البغض والغضب للأمر التى تستحق أن تُذَم وتُبغَض .

ولهذا كان اتصافه بأنه يعطى ويمنع ، ويخفض ويرفع . ويعز ويذل ، أكمل من اتصافه بمجرد الإعطاء والإعزاز والرفع ، لأن الفعل الآخر حيث تقتضى الكلمة ذلك أكمل ممن لا يفعل إلا أحد النوعين ويحل بالآخر فى الحل المناسب له .

من اعتبر هذا الباب . وجده على قانون الصواب ، والله الهادى لأولى الألياب .

(١) من قوله تعالى (وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما وهو العلى العظيم) [البقرة : ٢٥٥]

(٢) من قوله تعالى (ولقد خلقنا السموات والأرض فى ستة أيام وما مسنا من لغوب) [ق : ٣٨]

فصل (١)

[تقدير صفات الكمال لنفى النقص]

وأما قول « ملاحظة المتفلسفة » وغيرهم : إن اتصافه بهذه الصفات إن أوجب له كمالاً فقد استكمل بغيره فيكون ناقصاً بذاته ، وإن أوجب له نقصاً لم يجز اتصافه بها ، فيقال . [قد تقدم أن]^(١) :

الكمال المعين هو الكمال الممكن الوجود الذى لا نقص فيه .

وحينئذ نقول القائل : يكون نقصاً بذاته إن أراد به أنه يكون بدون هذه الصفات ناقصاً فهذا حق ، لكن من هذا فررنا وقدرنا أنه لا بد من صفات الكمال وإلا كان نقصاً .

وإن أراد به أنه إنما صار كاملاً بالصفات التى اتصف بها فلا يكون كاملاً بذاته المجردة عن هذه الصفات ، فيقال :

أولاً : هذا إنما يتوجه أن لو أمكن وجود ذات مجردة عن هذه الصفات ، أو أمكن وجود ذات كاملة مجردة عن هذه الصفات ، فإذا كان أحد هذين ممبغماً امتنع كماله بدون هذه الصفات ، فكيف إذا كان كلاهما ممبغماً ، فإن وجود ذات كاملة بدون هذه الصفات ممبغماً .

فإننا نعم بالضرورة أن الذات التى لا تصير علة بالفعل^(٢) واحتاج مصيرها علة بالفعل إلى سبب آخر ، فإن كان المخرج لها من القوة إلى الفعل هو نفسه

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ٩٥ . (٢) زيادة من : ص ٩٥ .

(٣) من أول هنا إلى آخر الفصل ملحق ومتداخل فى نسخة مجموع الفتاوى

ص ١٠٦ ، ١٠٨ (انظر هامش ص ٣١ من طبعتنا) .

صار فيه ما هو بالقوة وهو المخرج له إلى الفعل ، وذلك يستلزم أن يكون قابلاً أوفاعلاً ، وهم يمنعون ذلك لامتناع الصفات التي يسمونها التركيب .

وإن كان المخرج له غيره كان ذلك ممتنعاً بالضرورة والاتفاق ، لأن ذلك يناهض وجوب الوجود ولأنه يتضمن الدور المعنى والتسلسل في المؤثرات ، وإن كان هو الذى صار فاعلاً للمعين بعد أن لم يكن امتنع أن يكون علة تامة أزلية ، فقدم شيء من العالم يستلزم كونه علة تامة في الأزل ، وذلك يستلزم أن لا يحدث عنه شيء بواسطة وبغير واسطة وهذا مخالف للمشهود . ويقال :

ثانياً - في إبطال قول من جعل حدوث الحوادث ممتنعاً - : هذا مبني على تجديد هذه الأمور بتجدد الإضافات والأحوال والأعدام فإن الناس متفقون على تجديد هذه الأمور . وفرق « الأمدى » بينهما من جهة اللفظ ، فقال :

هذه حوادث وهذه متجددات ، والفروق اللفظية ، لا تؤثر في الحقائق العلمية ، فيقال : تجديد هذه المتجددات إن أوجب له كمالاً فقد عَدِمَه قبله وهو نقص ، وإن أوجب له نقصاً لم يجز وصفه به . ويقال :

ثالثاً : الكمال الذى يجب اتصافه به هو الممكن الوجود ، وأما الممتنع فليس من الكمال الذى يتصف به موجود ، والحوادث المتعلقة بقدرته ومشيتته يمتنع وجودها جميعاً في الأزل ، فلا يكون انتفاؤها في الأزل نقصاً لأن انتفاء الممتنع ليس بنقص . ويقال :

رابعاً : إذا قُدِّرَ ذات تفعل شيئاً بعد شيء وهى قادرة على الفعل بنفسها ، وذات لا يمكنها أن تعمل بنفسها شيئاً بل هى كالجماذ الذى لا يمكنه أن يتحرك

كانت الأولى أكمل من الثانية ، فعدم هذه الأفعال نقص بالضرورة .

وأما وجودها بحسب الإمكان فهو الكمال . ويقال :

[الصفة الواحدة تكون للوجود والعدم]

خامساً : لا نسلم أن عدم هذه مطلقاً نقص ولا كمال ولا وجوداً مطلقاً نقص ولا كمال ، بل وجودها في الوقت الذي اقتضته مشيئته وقدرته وحكمته هو الكمال ، ووجودها بدون ذلك نقص ، وعدمها مع اقتضاء الحكمة كمال .

وإذن فالشيء الواحد يكون وجوده تارة كمالاً وتارة نقصاً ، وكذلك عدمه . فبطل التقسيم المطلق ، وهذا كالماء يكون رحمة بالخلق إذا احتاجوا إليه كالطر ويكون عذاباً إذا ضرهم ، فيكون إنزاله لحاجتهم رحمة وإحساناً ، والمحسن الرحيم متصف بالكمال ولا يكون عدم إنزاله حيث يضرهم نقصاً ، بل هو أيضاً رحمة وإحسان فهو محسن بالوجود حين كان رحمة ، وبالعدم حين كان العدم رحمة .

فصل (١)

[التركيب ومعانيه المختلفة]

وأما نفي النافي للصفات الخبرية المعينة فلاستلزامها « التركيب » المستلزم للحاجة والافتقار فقد تقدم جواب نظيره .

فإنه إن أريد بالتركيب ما هو المفهوم منه في اللغة أو في العرف العام أو عرف بعض بالناس وهو : ماركبه غيره ، أو كان مفترقا فاجتمع ، أو ما جمع الجواهر الفردة أو المادة والصورة ، أو ما أمكن مفارقة^(٢) بعضه لبعض ، فلا نسلم المقدمة الأولى ولا نسلم أن إثبات الوجه واليد مستلزم للتركيب بهذا الاعتبار .

وإن أريد به « التلازم » على معنى امتياز شيء عن شيء في نفسه ، وأن هذا ليس هذا ، فهذا لازم لهم في الصفات المعنوية المعلومة بالعقل كالعلم والقدرة والسمع والبصر ، فإن الواحدة من هذه الصفات ليست هي الأخرى بل كل صفة ممتازة بنفسها عن الأخرى ، وإن كانتا متلازمتين يوصف بهما موصوف واحد . ونحن نعقل هذا في صفات المخلوقين كأبعاض الشمس وأعراضها .

وأيضاً : فإن أريد أنه لا بد من وجود بالحاجة والافتقار إلى مَبَايِن له فهو ممنوع .

[الالفاظ تدل على المعاني إذا ثبت أن المعنى حق في نفسه]

وإن أريد أنه لا بد من وجود ما هو داخل في مسمى اسمه ، وأنه يمتنع وجود الواجب بنون تلك الأمور الداخلة في مسمى اسمه ، فعلوم أنه لا بد من نفسه فلا بد له مما يدخل في مسمّاها بطريق الأولى والأخرى .

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ١٠٩ (٢) لعلها (مقارنة) بمعنى : اقترن به

وإذا قيل : هو مفتقر إلى نفسه لم يكن معناه أن نفسه تفعل نفسه . فكذلك ما هو داخل فيها ولكن العبارة مُوهمة مجملة فإذا فُسر المعنى زال المحذور .

ويقال أيضاً : نحن لا نطلق على هذا اللفظ الغير فلا يلزمه أن يكون محتاجاً إلى الغير ، فهذا من جهة الإطلاق اللفظي .

وأما من جهة الدليل العلمي : فالدليل دل على وجود وجودٍ بنفسه لافاعلٍ ولا علّة فاعلة ، وأنه مشتق بنفسه عن كل ما بيّنته .

أما الوجود الذي لا يكون له صفة ولا يدخل في مسمى اسمه معنى من المعاني الثبوتية ، فهذا إذا ادّعى المدعى أنه المعنى بوجود الوجود وبالعنى ، قيل له : لكن هذا المعنى ليس هو مدلول الأدلة ، ولكن أنت قدرت أن هذا مسمى الاسم ، وجعل اللفظ دليلاً على هذا المعنى لا يتفعل إن لم يثبت أن المعنى حق في نفسه ، ولادليل على ذلك ؛ بل الدليل يدل على تقيضة .

فهؤلاء عمدوا إلى لفظ العنى والتقديم والواجب بنفسه ، فصاروا يجعلونها^(١) على معانٍ تستلزم معاني تناقض ثبوت الصفات وتوسّعوا في التعبير ، ثم ظنوا أن هذا الذى فعلوه هو موجب الأدلة العقلية وغيرها ، وهذا غلط منهم .

فوجب الأدلة العقلية لا يتلقى من مجرد التعبير ، وموجب الأدلة السمعية يُتلقى من عرف المتكلم بالخطاب لا من الوضع المحدث ، فليس لأحد أن يقول إن الألفاظ التى جاءت في القرآن موضوعة لمعانٍ ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك المعاني ، [و] هذا من فعل « أهل الإلحاد » المقترين .

فإن هؤلاء عمدوا إلى المعاني وظنوها ثابتة فجعلوها هى معنى الواحد

(١) في مجموع الفتاوى : يحملونها .

والجوب^(١) والنفى والقدم^(٢) ونفى للمثل ، ثم عملوا إلى ما جاء في القرآن والسنة من تسمية الله تعالى بأنه أحد ووحد على نحو ذلك من نفي المثل والكفو عنه فقالوا هذا يدل على المعاني التي سميناها بهذه الأسماء ، وهذا من أعظم الافتراء على الله .

وكذلك « المتفلسفة » عملوا إلى (لفظ الخالق والفاعل والصانع والمحدث) ونحو ذلك فوضعوها للمعنى ابتدعوه ، وقسموا الحوادث إلى نوعين : ذاتي وزماني ، وأرادوا بالذاتي كون المربوب مقارناً للرب أزلاً وأبداً .

وإن اللفظ على هذا المعنى لا يعرف في لغة أحد من الأمم ، ولوجعلوا هذا اصطلاحاً لهم لم يفتزعهم فيه ، لكن قصدوا بذلك التلييس على الناس ، وأن يقولوا نحن نقول بحدوث العالم^(٣) وأن لا خالق له ولا فاعل له ولا صانع ونحو ذلك من المعاني التي يُعلم بالاضطرار أنها تقتضي [أن]^(٤) تأخير المفعول لا يطلق على ما كان قديماً بقدّم الرب مقارناً له أزلاً وأبداً .

وكذلك فعل من فعل بلفظ (التكلم) وغير ذلك من الأسماء ولوفعل هذا بكلام « سيبويه » و « بقراط » لفسد ما ذكروه من النحو والطب ، ولوفعل هذا بكلام آحاد العلماء « كمالك » و « الشافعي » و « أحمد » و « أبي حنيفة » لفسد العلم بذلك وكان ملبوساً عليهم فكيف إذا فُعل هذا بكلام رب العالمين ؟ .

(١) في مجموع الفتاوى : والواجب .. والقديم .

(٢) » » الرياض : (وأن الله خالق له وفاعل له وصانع له) .

(٣) زيادة يتطلبها المعنى .

[معنى الواحد والأحد في القرآن الكريم]

وهذه طريقة « الملاحدة » الذين أُلحدوا في أسماء الله وآياته ومن شاركهم في بعض ذلك مثل قول من يقول الواحد الذي لا ينقسم، ومعنى قوله : لا ينقسم ، أى لا يتميز منه شيء عن شيء ، ويقول لا تقوم به صفة ، ثم زعموا أن الأحد والواحد في القرآن يراد به هذا .

ومعلوم أن كل ما في القرآن من اسم الواحد والأحد كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [النساء : ١١] وقوله : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْتِيَنَّكَ اسْتَعِجْرُهُ ﴾ [القصص : ٢٦] وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ٤] وقوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ١٢] وقوله : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [الدثر : ١١] وأمثال ذلك ينقض ما ذكره .

فإن هذه الاسماء أطلقت على قائم بنفسه مُشارٍ إليه يتميز منه شيء عن شيء ، وهذا الذي يسمونه في اصطلاحهم « جسماً »

[معنى المثل في العربية وفي القرآن الكريم]

وكذلك إذا قالوا : الموصوفات تماثل والأجسام تماثل والجواهر تماثل ، وأرادوا أن يستدلوا بقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الهوى : ١١] على نفي مسمى هذه الأمور التي سموها بهذه الأسماء في اصطلاحهم الحادث - كان هذا افتراء على القرآن .

فإن هذا ليس هو المثل في لغة العرب ولا لغة القرآن ولا غيرها . قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَنَوَّلُوا بَدَلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ ﴾ [محمد : ٢٨]

فنفي مماثلة هؤلاء مع اتفاقهم في الإنسانية . فكيف يقال إن لغة العرب
توجب أن كل ما يشار إليه مثل كل ما يشار إليه ؟

وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴿٧﴾
الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ﴿٨﴾ ﴾ [الفجر] فأخبر أنه لم يخلق مثلها في البلاد
وكلاهما بلد . فكيف يقال إن كل جسم فهو مثل لكل جسم في لغة العرب ،
حتى يجعل على ذلك قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] .

وقد قال الشاعر :

* ليس كمِثْلِ الفتى زهير *

وقال : * ما إن كمِثْلِهِمْ في الناسِ من بشرٍ *

ولم يقصد هذا أن ينفي وجود جسم من الأجسام .

وكذلك (لفظ التشابه) ليس هو التماثل في اللغة . قال تعالى : ﴿ وَأَتُوا بِهِ
مُتَشَبِّهًا ﴾ [البقرة : ٢٥] وقال تعالى : ﴿ مُتَشَبِّهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِّهِ ﴾ [الأنعام : ١٤]
ولم يرد به شيئاً هو مماثل في اللغة . وليس المراد هنا كون الجواهر متماثلة في
العقل أو ليست ^(١) متماثلة . فإن هذا مبسوط في موضعه ، بل المراد أن أهل اللغة
التي بها نزل القرآن لا يعملون مجرد هذا موجباً لإطلاق اسم المثل ، ولا يعملون
نفي المثل نفياً لهذا ، فحمل القرآن على ذلك كذب على القرآن .

(١) في الأصل : (وليست) .

فصل (١)

[معاني لفظ المناسبة وأنها من صفات الكمال]

وقول القائل (المناسبة) : لفظ مجمل .

فإنه قد يراد بها « التولد والقراية » . فيقال : هذا نسيب فلان ويناسبه ، إذا كان بينهم قراية مستندة إلى الولادة والآدمية والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك .

ويراد بها « المائلة » فيقال : هذا يناسب هذا أى يماثله . والله سبحانه وتعالى أحد صمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد .

ويراد بها « الموافقة » فى معنى من المعانى وضدها « المخالفة » .

و (المناسبة) بهذا الاعتبار ثابتة ، فإن أولياء الله تعالى يوافقونه فيما يأمر به ، فيفعلونه وفيما يحبه فيحبونه ، وفيما نهى عنه فيتركونه ، وفيما يعطيه فيصيبونه .

والله وتر يحب الوتر ، جميل يحب الجمال ، عليم يحب العلم ، نظيف يحب النظافة ، محسن يحب المحسنين ، مقسط يحب المقسطين ، إلى غير ذلك من المعانى .

بل هو سبحانه يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاقِدِ لراحلته عليها طعامه وشرابه فى الأرض المهلكة إذا وجدها بعد اليأس ، فالله أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا براحلته ، كما ثبت ذلك فى الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فإذا أريد بالمناسبة هذا وأمثاله فهذه المناسبة حق وهي من صفات الكمال كما تقدم الإشارة إليه . فإن من يحب صفات الكمال أكمل ممن لا يفرق عنده بين صفات النقص والكمال أو لا يحب صفات الكمال .

وإذا قُدِّر موجودان أحدهما يحب العلم والصدق والعدل والإحسان ونحو ذلك ، والآخر لا يفرق عنده بين هذه الأمور وبين الجهل والكذب والظلم ونحو ذلك - لا يحب هذا ولا يبغض هذا - كان الذى يحب تلك الأمور أكمل من هذا .

فدل على أن من جُرِّدَ عن صفات الكمال والوجود بأن لا يكون له علم كالجماد ، فالذى يعلم أكمل منه ، والعالم الذى يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل ممن لا يحبهما وأما أن يحبهما^(١) ومعلوم أن الذى يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل ممن يحبهما أو يبغضهما .

وأصل هذه المسألة هي الفرق بين محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه ، وبين إرادته كما هو مذهب السلف والفقهاء وأكثر المثبتين للقدر من « أهل السنة » وغيرهم . وصار طائفة من « القدرية » والمثبتين للقدر إلى أنه لا يفرق بينهما .

[خطأ القدرية والمثبتة في المشيئة الإلهية]

ثم قالت « القدرية » : هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يريد ذلك فيكون مالم يشأ ويشاء مالم يكن .

(١) هكذا في الأصل ، ولعل العبارة « أكمل ممن لا يحبهما وممن يحبهما » فيستقيم السياق . وقد حذفت عبارة : (والعالم الذى ... يحبهما) من مجموع الفتاوى .

وقالت « المثبتة » ماشاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وإذن قد أراد الكفر والفسوق والعصيان ، ولم يردده دينا ، أو أرادده من الكافر ولم يردده من المؤمن ، فهو لذلك يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه ديناً ويحبه من الكافر ولا يحبه من المؤمن .

وكلا القولين خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها ، فإنهم متفقون على أنه ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته ، وجميعون على أنه لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر ، وأن الكفار يبيتون^(١) ما لا يرضى من القول والذين نفوا محبته بنوها على هذا الأصل الفاسد .

(١) لعلها (يبيتون) .

فصل (١)

[الرحمة ليست ضعفا مطلقا]

وأما قول القائل : الرحمة ضعف وخَوَرٌ في الطبيعة وتألم على الرحوم ،
فهذا باطل .

أما أولا : فلأن الضعف والخور مذموم من الآدميين ، والرحمة ممدوحة
وقد قال تعالى : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴾ [البلد : ١٧]
وقد نهى الله عباده عن الوهن والحزن فقال تعالى : ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا
وَأَنْتُمْ أَلَعَلَّوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٩] ونَدَبَهُمْ إلى الرحمة .
وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « لَا تُنْزَعِ الرَّحْمَةُ إِلَّا
مِنْ شَقِيٍّ » وقال : « مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ » وقال : « الرَّاحِمُونَ يَرْحُمُهُمُ الرَّحْمَنُ ،
ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكُمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ » ومُحَالٌ أَنْ يَقُولَ لَا يُنْزَعُ الضَّعْفُ
وَالْخَوَرُ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ .

ولكن لما كانت الرحمة تقارن في حق كثير من الناس الضعف والخور
كافي رحمة النساء ونحو ذلك ظن الغالط أنها كذلك مطلقا .

وأيضاً ، فلو قدر أنها في حق المخلوقين مستلزِمةٌ لذلك لم يجب أن تكون
في حق الله تعالى مستلزِمةٌ لذلك .

كما أن العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام فينا يستلزم من النقص والحاجة ما يجب تنزيه الله عنه .

وكذلك الوجود والقيام بالنفس فينا يستلزم احتياجاً إلى خالق يجعلنا موجودين ، والله منزّه في وجوده عما يحتاج إليه وجودنا .

[صفات الله ليست ملازمة للحاجة]

فنحن وصفاتنا وأفعالنا مقرونون بالحاجة إلى الغير ، والحاجة لنا أمر ذاتي لا يمكن أن نخلو عنه ، وهو سبحانه الغنى له أمر ذاتي لا يمكن أن يخلو عنه ، فهو بنفسه حي قيوم واجب الوجود ، ونحن بأنفسنا محتاجون فقراء .

فإذا كانت ذاتنا وصفاتنا وأفعالنا وما اتصفنا به من الكمال من العلم والقدرة وغير ذلك هو مقرون بالحاجة والحدوث والإمكان لم يجب أن يكون لله ذات ولا صفات ولا أفعال ، ولا يقدر ولا يعلم ، لكون ذلك ملازماً للحاجة فينا .

فكذلك الرحمة وغيرها إذا قدر أنها في حقنا ملازمة للحاجة والضعف لم يجب أن تكون في حق الله ملازمة لذلك .

وأيضاً فنحن نعلم بالاضطرار أننا إذا فرضنا موجودين :

أحدهما : يرحم غيره فيجلب له المنفعة ويدفع عنه المضرة .

والآخر : قد استوى عنده هذا وهذا وليس عنده ما يقتضى جلب منفعة ولا دفع مضرة - كان الأول أكمل .

فصل (١)

[غضب الله غيرة للحق]

وأما قول القائل : الغضب غليان دم القلب بطلب الانتقام فليس بصحيح في حقنا ؛ بل الغضب قد يكون لدفع العُتافي قبل وجوده فلا يكون هناك انتقام أصلاً .

وأيضاً : فغليان دم القلب يقارنه الغضب ليس أن مجرد الغضب هو غليان دم القلب ، كما أن الحياء يقارن حمرة الوجه والوجل يقارن صفرة الوجه ، لأنه هو . وهذا لأن النفس إذا قام بها دفع المؤذي فإن استشعرت القدرة فاض الدم إلى خارج فكان منه الغضب ، وإن استشعرت العجز عاد الدم إلى داخل فاصفر الوجه كما يصيب الحزين .

وأيضاً : فلو قدر أن هذا هو حقيقة غضبنا لم يلزم أن يكون غضب الله تعالى مثل غضبنا ، كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا .

فليس هو مماثل لنا - لالذاتنا ولا لأرواحنا - وصفاته كذاته .

ونحن نعلم بالاضطرار أننا إذا قدرنا موجودين :

أحدهما : عنده قوة يدفع بها الفساد .

والآخر : لافرق عنده بين الصلاح والفساد . كان الذي عنده تلك القوة أكمل . ولهذا يُدَم من لا غيرة له على الفواحش كالديوث ، ويُذَم من لا حِية له يدفع بها الظلم عن المظلومين ، ويُمدح الذي له غيرة يدفع بها الفواحش

وحمية يدفع بها الظلم ، ويُعلم أن هذا أكل من ذلك .

ولهذا وصف النبي صلى الله عليه وسلم الربَّ بالأَكَمَلِيَّة في ذلك فقال في الحديث الصحيح : « لا أحدَ أُغَيَّر من الله ، من أجل ذلك حرَّم الفواحشَ مظهرَ منها وما بطن » .

وقال : « أتمجبون من غيرة سعد ؟ أنا أُغَيَّر منه والله أُغَيَّر مني » .

وقول القائل : إن هذه انفعالات نفسانية . فيقال : كل ماسوى الله مخلوق منفعل ونحن وذواتنا منفعة ، فكونها انفعالات فينا لغيرنا نتمجز عن دفعها ، لا يوجب أن يكون الله منفعلاً لها عاجزاً عن دفعها ، وكان كل مايجرى في الوجود فإنه بمشيئته وقدرته لا يكون إلا مايشاء ولا يشاء إلا ما يكون له الملك وله الحمد .

فصل (١)

[الضحك في موضعه صفة مدح وكمال]

وقول القائل : إن الضحك خفة روح ، ليس بصحيح وإن كان ذلك قد يقارنه .

ثم قول القائل : «خفة الروح» إن أراد به وصفاً مذموماً ، فهذا يكون لما لا ينبغي أن يضحك منه ، وإلا فالضحك في موضعه المناسب له صفة مدح وكمال .
وإذا قدر حيان : أحدهما : يضحك مما يضحك منه . والآخر : لا يضحك قط ، كان الأول أكمل من الثاني .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ينظرُ إليكم الربُّ قَنَطينَ فيُظَلُّ يضحك ، يعلم أنَّ فَرْجَكُمْ قريبٌ » . فقال له أبو رزین العقيلي : يا رسول الله أو يضحك الرب ؟ قال : « نعم » . قال : لن نعدم من رب يضحك خيراً » (١) .

فجعل الأعرابي العاقل بصحة فطرته ضحكه دليلاً على إحسانه وإنصامه فدل على أن هذا الوصف مقرون بالإحسان الحمود ، وأنه من صفات الكمال ، والشخص العبوس الذي لا يضحك قط هو مذموم بذلك ، وقد قيل في اليوم الشديد العذاب إنه ﴿يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان : ١٥] .

وقد روي أن الملائكة قالت لآدم : حياك الله وبياك ، أي أضحكك .

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ١٢١ .

(٢) أورد البيهقي الحديث في الأسماء والصفات بسنده وقال : وروى عن عائشة مرفوعاً في معنى هذا (من هاشم الأصل) .

[تمييز الإنسان من الحيوان]

والإنسان حيوان فاطق ضاحك ، وما يميز الإنسان عن البهيمة صفة كمال فكما أن النطق صفة كمال ، فكذلك الضحك صفة كمال ، فمن يتكلم أكل ممن لا يتكلم ، ومن يضحك أكل ممن لا يضحك .

وإذا كان الضحك فينا مستلزماً لشيء من النقص فالله منزّه عن ذلك ، وذلك الأكثر مختص لا عام فليس حقيقة الضحك مطلقاً مقرونة بالنقص . كما أن ذواتنا وصفانسا مقرونة بالنقص ، ووجودنا مقرون بالنقص ، ولا يلزم أن يكون الرب موجداً وأن لا تكون له ذات .

[صفات الله تباين صفات المخلوقين]

ومن هنا ضلت «القرامطة الغلاة» كصاحب «الإقليد» وأمثاله . فأراحوا أن ينفوا عنه كل ما يعلمه القلب وينطق به اللسان من نفى وإثبات ، فقالوا : لا نقول موجود ولا لا موجود ، ولا موصوف ولا لا موصوف ، لما في ذلك - على زعمهم - من التشبيه ، وهذا يستلزم أن يكون ممتنعاً وهو مقتضى التشبيه بالمتنع . والتشبيه الممتنع على الله أن يشارك المخلوقات في شيء من خصائصها ، وأن يكون مماثلاً لها في شيء من صفاته كالحياة والعلم والقدرة ، فإنه وإن وصف بها فلا تماثل صفة الخالق صفة المخلوق ، كالحادث والموت والفناء والإمكان .

فصل (١)

[تعجب الله لعله بعظمة ما يتعجب منه]

وأما قوله : التعجب استعظام للمتعجب منه .

فيقال : نعم ، وقد يكون مقرونا بجهل بسبب التعجب ، وقد يكون لما خرج عن نظائره ، والله تعالى بكل شيء عليم ، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجب منه ، بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيما له .

والله تعالى يعظم ما هو عظيم إما لعظمة سببه أو لعظمته فإنه وصف بعض الخير بأنه عظيم ووصف بعض الشر بأنه عظيم ، فقال تعالى : ﴿ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [التوبة : ١٢٩] .

وقال : ﴿ وَلَقَدْ أَتَيْنَكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَنَانِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ [الحجر : ٨٧] .

وقال : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيهًا ﴾ [النساء : ٦٦] وَإِذَا لَا تَنبِيهَهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ ٦٧ ﴾ [النساء : ٦٧] .

وقال : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور : ١٦] .

وقال : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان : ١٣] .

ولهذا قال تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات : ١٢] على قراءة

الضم (١) فهذا هو عجب من كفرهم مع وضوح الأدلة .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذى آثر هو وامراته ضيفهما : « لقد عجب الله » ، وفي لفظ الصحيح : « لقد ضحك الله الليلة من صنْعكما البارحة » .

وقال : « إن الرب ليعجب من عبده إذا قال : رب اغفر لي ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، يقول : عليم عبدي أنه لا يغفر الذنوب إلا أنا » .

وقال : « عجب ربك من شاب ليس له صَبَوَةٌ » .

وقال : « عجب ربك من راعى غنم على رأس شَظِيَّةٍ ^(١) يؤذَنُ ويقيمُ فيقولُ الله : انظروا إلى عبدي » . أو كما قال ، ونحو ذلك .

(١) الشظية : قطعة مرتفعة في رأس الجبل .

فصل (١)

[الكمال المطلق في الوجدانية]

وأما قول القائل : لو كان في ملكه ما لا يريده لكان نقصاً .

وقول الآخر : لو قَدَّر وعذب لكان ظلماً ، والظلم نقص - فيقال :

أما المقالة الأولى فظاهرة ، فإنه إذا قَدَّر أنه يكون في ملكه ما لا يريده ، وما لا يقدر عليه ، وما لا يخلقه ، ولا يُحْدِثُهُ . لكان نقصاً من وجوه :

أحدها : أن افراد شيء من الأشياء عنه بالأحداث نقصٌ لو قَدَّر أنه في غير ملكه فكيف في ملكه ؟ فإننا نعلم أنا إذا فرضنا اثنين :

أحدهما : يحتاج إليه كل شيء ولا يحتاج إلى شيء .

والآخر : يحتاج إليه بعض الأشياء ويستغنى عنه بعضها - كان الأول أكمل . فنفس خروج شيء عن قدرته وخلقه نقص ، وهذه دلائل الوجدانية ، فإن الاشتراك نقص بكل من المشتركين ، وليس الكمال المطلق إلا في الوجدانية .

فإننا نعلم أن من قَدَّر بنفسه كان أكمل ممن يحتاج إلى مُعين ، ومن فعل الجميع بنفسه فهو أكمل ممن له مشارك ومعاون على فعل البعض ، ومن افتقر إليه كل شيء فهو أكمل ممن استغنى عنه بعض الأشياء .

ومنها أن يقال : كونه خالقاً لكل شيء وقادراً على كل شيء أكمل من كونه خالقاً للبعض وقادراً على البعض .

« والتدريية » لا يجعلونه خالقاً لكل شيء ولا قادراً على كل شيء .

« والمفلسفة » القائلون بأنه علة ثانية شر منهم ، فإنهم لا يجعلونه خالقاً
 لشيء من حوادث العالم - لالحركات الأفلاك ولا غيرها من المتحركات - ولا
 خالقاً لما يحدث بسبب ذلك ، ولا قادراً على شيء من ذلك ، ولا عالماً بتفاصيل
 ذلك ، والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ
 مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ
 أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق : ١٦] وهؤلاء ينظرون في العالم ولا يعلمون
 أن الله على كل شيء قدير ، ولا أن الله قد أحاط بكل شيء علماً .

ومنها : أنا إذا قدرنا مالكين :

أحدهما : يريد شيئاً فلا يكون ويكون ما لا يريد .

والآخر : لا يريد شيئاً إلا كان ولا يكون إلا ما يريد ، علمنا بالضرورة
 أن هذا أكمل .

وفي الجملة قول « المُشَبَّهة للقدرة » يتضمن أنه خالق كل شيء وربّه ومليكه
 وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان فيقتضى كمال خلقه وقدرته ومشيتته ،
 « وفناء القدر » يسلبونه هذه الكمالات .

[امتناع الظلم من الله تعالى]

وأما قوله : إن التعذيب على المقدّر ظلم منه . فهذه دعوى مجردة ليس
 معهم فيها إلا قياس الرب على أنفسهم ، ولا يقول عاقل إن كل ما كان نقصاً
 من أى موجود كان لزم أن يكون نقصاً من الله .

بل ولا ينتج^(١) هذا من الإنسان مطلقاً ، بل إذا كان له مصلحة في تعذيب
 بعض الحيوان وأن يفعل ما فيه تعذيب له حسن ذلك منه ، كالذى يصنع القز

(١) في مجموع الفتاوى : (ولا يقيح) وهو أصح .

فإنه هو الذى يسعى فى أن دود القز ينسجه ، ثم يسعى فى أن يُلقى فى الشمس ليحصل له المقصود من القز ، وهو هنا سعى فى حركة الدود التى كانت سبب تعذيبه .

وكذلك الذى يسعى فى أن يتوالد له ماشية وتبيض له دجاج ثم يذبح ذلك لينتفع به فقد تسبب فى وجود ذلك الحيوان تسبباً أفضى إلى عذابه لمصلحته له فى ذلك .

ففى الجملة : الإنسان يحسن منه إيلام الحيوان لمصلحة راجحة فى ذلك ، فليس جنس هذا مذموماً ولا قبيحاً ولا ظالماً ، وإن كان من ذلك ماهو ظلم .

وحينئذ فالظلم من الله إما أن يقال : هو ممتنع لذاته ، لأن الظلم تصرف للتصرف فى غير ملكه والله له كل شيء ، أو الظلم مخالفة الأمر الذى يجب طاعته والله تعالى يمتنع منه التصرف فى ملك غيره أو مخالفة أمر من يجب عليه طاعته .

فإذا كان الظلم ليس إلا هذا أو هذا امتنع الظلم منه .

وإما أن يقال : هو ممكن لكنه سبحانه لا يفعله لغناه وعلمه بقبیحه ، ولإخباره أنه لا يفعله ، ولكمال نفسه يمتنع منه وقوع الظلم منه إذ كان العسل والرحمة من لوازم ذاته ، فيمتنع اتصافه بنقيض صفات الكمال التى هى من لوازمه .

[جهلنا بحكمة الله فى بعض الجزئيات لا يقدح فى أصل حكمته]

على هذا القول ، فالذى يفعله لحكمة اقتضت ذلك ، كما أن الذى يمتنع منه فعله حكمة تقتضى تنزيهه عنه .

وعلى هذا فكل ما فعله علمنا أنه فيه حكمة وهذا يكفيننا من حيث الجملة ، وإن لم نعرف التفصيل ، وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفية ذاته ، وكما أن ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا .

وأما كُنه ذاته فغير معلومة لنا ، فلا نُكذِّب بما علمناه ما لم نعلمه .

وكذلك نحن نعلم أنه حكيم فيما يفعله ويأمر به ، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته ، فلا نُكذِّب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها ، ونحن نعلم أن من عِلِمَ حِذْقَ أهل الحساب والطب والنحو ولم يكن متصفا بصفاتهم التي استحقوا بها أن يكونوا من أهل الحساب والطب والنحو لم يمكنه أن يقدح فيما قالوه لعدم علمه بتوجيهه ، والعباد أبعد عن معرفة الله وحكمته في خلقه من معرفة عوامهم بالحساب والطب والنحو ، فاعتراضهم في حكمته أعظم جهلا وتكلفا للقول بلا علم من العامى المحض إذا قدح في الحساب والطب والنحو بغير علم بشيء من ذلك .

وهذا يتبين بالأصل الذي ذكرناه في الكمال وهو قولنا : إن الكمال الذي لا نقص فيه الممكن الوجود يجب اتصافه به وتنزيهه عما يناقضه ، فيقال خَلَقُ بعض الحيوان وفِعْلُهُ الذي يكون سبباً لعذابه هل هو نقص مطلقاً أم يختلف ؟

وأيضاً : فإذا كان في خلق ذلك حكمة عظيمة لا تحصل إلا بذلك ، فأيا ما أكمل ، تحصيل ذلك بتلك الحكمة العظيمة أو تفويتها ؟ وأيضاً يمكن حصول الحكمة المطلوبة بدون حصول هذا ؟

فهذه أمور إذا تدبرها الإنسان علم أنه لا يمكنه أن يقول خلق فلن الحيوان الذي يكون سبباً لتعذيبه نقص مطلقاً .

[كمال الله في قدرته وحكمته ورحمته]

« والمثبتة للقدر » قد تجيب بجواب آخر لكن ينازعهم الجمهور فيه فيقولون : كونه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد صفة كمال بخلاف الذي يكون مأموراً منهيّاً الذي يؤمر بشيء وينهى عن شيء . ويقولون : إنما قبح من غيره أن يفعل ما شاء لما يلحقه من الضرر وهو سبحانه لا يجوز أن يلحقه ضرر .

والجمهور يقولون : إذا قدرنا من يفعل ما يريد بلا حكمة محبوبة تعود إليه ولا رحمة وإحسان يعود إلى غيره ، كان الذي يفعل الحكمة ورحمة أكل من يفعل لا الحكمة ولا الرحمة .

ويقولون : إذا قدرنا مُريداً لا يميز بين مراده ومراد غيره ، ومريداً يميز بينهما فيريد ما يصلح أن يُراد وينبغي أن يُراد دون ما هو بالضد ، كان هذا الثاني أكل .

ويقولون : المأمور المنهى الذي فوقه أمر ناهٍ هو ناقص بالنسبة إلى من ليس فوقه أمر ناهٍ ، لكن إذا كان هو الأمر لنفسه بما ينبغي أن يفعل والمحرم عليها ما لا ينبغي أن يفعل ، وآخر يفعل ما يريد بدون أمر ونهى .

فهذا الملتزم لأمره ونهيه الواقعين على وجه الحكمة أكل من ذلك وقد قال تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام : ٥٤] .

وقال : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا » .

وقالوا أيضاً : إذا قيل يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على وجه بيان قدرته ، وأنه لا مانع له ولا يقدر غيره أن يمنع مراده ، ولا أن يجعله مُريداً ، كان هذا

أَكْمَلَ مِمَّنْ لَهُ مَانِعٌ يَمْنَعُهُ مَرَادَهُ ، وَمُعَيَّنٌ لَا يَكُونُ مَرِيداً أَوْ فَاعِلاً لِمَا يَرِيدُ إِلَّا بِهِ .
وَأَمَّا إِذَا قِيلَ : يَفْعَلُ مَا يَرِيدُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ عَلَى وَجْهِ مُقْتَضَى الْعِلْمِ
وَالْحِكْمَةِ بَلْ هُوَ مُتَوَسِّلٌ ^(١) فَيَا يَفْعَلُهُ .

وَأَخْرَ : يَفْعَلُ مَا يَرِيدُ ، لَكِنْ إِرَادَتُهُ مَقْرُونَةٌ بِالْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ .
كَانَ هَذَا الثَّانِي أَكْمَلَ .

وَجَمَاعُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ : أَنَّ كَمَالَ الْقُدْرَةِ صِفَةُ كَمَالٍ ، وَكَوْنُ الْإِرَادَةِ نَافِذَةً
لَا تَحْتَاجُ إِلَى مُعَاوَنٍ وَلَا يَمَارِضُهَا مَانِعٌ وَصِفُ كَمَالٍ .

وَأَمَّا كَوْنُ الْإِرَادَةِ لَا تَمَيِّزُ بَيْنَ مَرَادٍ وَمَرَادٍ ، بَلْ جَمِيعُ الْأَجْنَاسِ عِنْدَهَا
سَوَاءٌ فَهَذَا لَيْسَ بِوَصْفِ كَمَالٍ ، بَلْ الْإِرَادَةُ الْمُمَيِّزَةُ بَيْنَ مَرَادٍ وَمَرَادٍ كَمَا يَقْتَضِيهِ
الْعِلْمُ وَالْحِكْمَةُ هِيَ الْمَوْصُوفَةُ بِالْكَمَالِ ، فَمَنْ نَقَصَهُ فِي قُدْرَتِهِ وَخَلَقَهُ وَمُسَبِّئَتُهُ فَلَمْ يَقْدِرْهُ
قُدْرَةً . وَمَنْ نَقَصَهُ مِنْ حِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ فَلَمْ يَقْدِرْهُ حَقَّ قُدْرِهِ .

وَالْكَمَالُ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ إِثْبَاتُ هَذَا وَهَذَا .

فصل (١)

[في الرد على منكري النبوات بالعقل]

وأما « منكرو النبوات » وقولهم: ليس الخلق أهلاً أن يرسل الله إليهم رسولا ، كما أن أطراف الناس ليسوا أهلاً أن يرسل السلطان إليهم رسولا .
فهذا جهل واضح في حق المخلوق والمخلوق ، فإن من أعظم ما تُحمد به الملوك ، خطابهم بأنفسهم لضعفاء الرعية فكيف بإرسال رسول إليهم .
وأما في حق الخالق فهو سبحانه أرحم بعباده من الوالدة بولدها ، وهو قادر مع كمال رحمته ، فإذا كان كمال القسرة كمال الرحمة فما المانع أن يرسل إليهم رسولا رحمةً منه ؟

كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] .
وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما أنا رحمةٌ مُّهداةٌ » ، ولأن هذا من جملة إحسانه إلى الخلق بالتعليم والهداية وبيان ما ينفعهم وما يضرهم .
كما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ ،
فبين تعالى أن هذا من مَنِّه على عباده المؤمنين . [آل عمران : ١٦٤]

فإن كان المنكر ينكر قدرته على ذلك فهذا قدح في كمال قدرته ، وإن كان ينكر إحسانه بذلك فهذا قدح في كمال رحمته وإحسانه .
فعلَّم أن إرسال الرسول من أعظم الدلالة على كمال قدرته وإحسانه ، والقدرة والإحسان من صفات الكمال لا النقص .
وأما تعذيب الكاذبين فذلك داخل في القدر لما له فيه من الحكمة .

فصل (١)

[تقرب العباد إلى الله بلا وسائط ليس غضا منه]

وأما قول المشركين : إن عظمت وجلاله يقتضى أن لا يُتَقَرَّبَ إليه إلا بواسطة وحُجَّاب ، والتقرب بدون ذلك غَضٌّ من جنبه الرفيع - فهذا باطل من وجوه :

منها : أن الذى لا يتقرب إليه إلا بوسائط وحجاب ، إما أن يكون قادراً على سماع كلام جفده وقضاء حوائجهم بدون الوسائط والحجاب ، وإما أن لا يكون قادراً .

فإن لم يكن قادراً كان هذا نقصاً ، والله تعالى موصوف بالكمال فوجب أن يكون متصفاً بأنه يسمع كلام عباده بلا وسائط ، ويحيب دعاءهم ، ويحسن إليهم بدون حاجة إلى حجاب ، وإن كان الملك قادراً على فعل أموره بدون الحجاب ، وترك الحجاب إحساناً ورحمة كان ذلك صفة كمال .

وأيضاً فنقول القائل : إن هذا غض منه ، إنما يكون فيمن يمكن الخلق أن يضرروه ويفتقر في نفعه إليهم .

فأما مع كمال قدرته واستغنائه عنهم وأمنه أن يؤذوه فليس تقربهم إليه غضا منه .

بل إذا كان اثنان :

أحدهما : يقرب إليه الضعفاء إحساناً إليهم ، ولا يخاف منهم .

والآخر : لا يفعل ذلك إما خوفاً وإما كبراً وإما غير ذلك - كان الأول
أكمل من الثانى .

وأيضاً : فإن هذا لا يقال إذا كان ذلك بأمر المطاع ، بل إذا أذن للناس
فى التقرب منه ودخول داره لم يكن ذلك سوء أدب عليه ولا غضا منه ، فهذا
إنكار على من تعبد بغير ما شرع .

ولهذا قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝۵۵ ﴾ وداعياً إلى
الله بِإِذْنِهِ ﴿ [الأحزاب] .

وقال تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾
[العورى : ٢٦] .

فصل (١)

[الأقوال في وصفه تعالى بالحواس الخمس]

وأما قول القائل : إنه لو قيل لهم أيما أكمل : ذاتٌ توصف بسائر أنواع الإدراكات من الذوق والشم واللمس ، أم ذات لا توصف بها ؟ لقالوا : الأول أكمل ، ولم يصفوه بها .

فنقول : « مثبتة الصفات » لهم في هذه الإدراكات ثلاثة أقوال معروفة :

أحدها : إثبات هذه الإدراكات لله تعالى كما يوصف بالسمع والبصر . وهذا قول القاضي « أبي بكر » و « أبي المعالي » وأظنه قول « الأشعري » نفسه بل هو قول « المعتزلة » البصريين الذين يصفونه بالإدراكات ، وهؤلاء وغيرهم يقولون تتعلق به الإدراكات الخمسة أيضاً ، كما تتعلق بالرؤية .

وقد وافقهم على ذلك « القاضي أبو يعلى » .

والقول الثاني : قول من ينفي هذه الثلاثة كما ينفي ذلك كثير من المثبتة أيضاً من الصفاتية وغيرهم ، وهذا قول طوائف من الفقهاء من أصحاب « الشافعي » و « أحمد » وكثير من أصحاب « الأشعري » وغيره .

والقول الثالث : إثبات إدراك اللمس دون إدراك الذوق ، لأن الذوق إنما يكون بالطعم فلا يتصف به إلا من يأكل ولا يوصف به إلا ما يؤكل والله سبحانه منزّه عن الأكل بخلاف اللمس ، فإنه بمنزلة الرؤية وأكثر « أهل

الحديث « يصفونه باللس ، وكذلك كثير من أصحاب « مالك » و « الشافعي » و « أحمد » وغيرهم ، ولا يصفونه بالذوق .

وذلك أن « فناء الصفات من المعتزلة » قالوا للمثبتة : إذا قلت إنه يرى ، فقولوا : إنه يتعلق به سائر أنواع الحس ، وإذا قلت إنه سميع بصير فصفوه بالإدراكات الخمسة .

فقال « أهل الإثبات » قاطبة : نحن نصفه بأنه يُرى وأنه يُسمع كلامه كما جاءت بذلك النصوص . وكذلك نصفه بأنه يسمع ويَرى .

وقال جمهور « أهل الحديث والسنة » : نصفه أيضاً بإدراك اللس ، لأن ذلك كمال لا نقص فيه ، وقد دلت عليه النصوص . بخلاف إدراك الذوق ، فإنه مستلزم للأكل ، وذلك مستلزم للنقص كما تقدم .

وطائفة من نظار المثبتة وصفوه بالأوصاف الخمسة من الجانبين .

ومنهم من قال : إنه يمكن أن يتعلق به هذه الأنواع كما تتعلق به الرؤية لاعتقادهم أن مُصحَّح الرؤية الوجود ، ولم يقولوا إنه متصف بها .

وأكثر مثبتى الرؤية لم يجعلوا مجرد الوجود هو المصحح للرؤية ، بل قالوا : إن مقتضى أمور وجودية ، بل إن كل موجود يصح رؤيته ، وبين الأمرين فرق ، فإن الثانى يستلزم رؤية كل موجود بخلاف الأول .

وإذا كان المصحح للرؤية هى أمور وجودية لا يشترط فيها أمور عدمية ، فما كان أحق بالوجود وأبعد عن العدم كان أحق بأن تجوز رؤيته .

ومنهم من نفى ماسوى السمع والبصر من الجانبين .

فصل (١)

[من خصائص الربوبية ما هو كال الرب نقص للمخلوق]

وأما قول القائل : الكمال والنقص من الأمور النسبية - فقد بينا أن الذى يستحقه الرب هو الكمال الذى لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، وأنه الكمال الممكن للوجود ، ومثل هذا لا ينتفى عن الله أصلا ، والكمال النسبي هو المستلزم للنقص فيكون كالا من وجه دون وجه كالا كل للجائع كال له وللشبعان نقص فيه ، لأنه ليس بكمال محض ، بل هو مقرون بالنقص .

والتعالى والتكبر والثناء على النفس ، وأمر الناس بعبادته ودعائه والرغبة إليه ونحو ذلك - مما هو خصائص الربوبية - هذا كال محمود من الرب تبارك وتعالى وهو نقص مذموم من المخلوق ، وهذا كالخبر عما هو من خصائص الربوبية كقوله : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي ﴾ [طه : ١٤٠] .

وقوله تعالى : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر : ٦٠] .

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَافُكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ .
[البقرة : ٢٨٤]

وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا ﴾ [العنكبوت : ٤٦]

وقوله : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ [الحجر : ٩٢] .

وقوله : ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ [غافر : ٥١] .

وقوله : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ ﴾ [الطلاق] .

وأمثال هذا الكلام الذى يذكّر الرب فيه عن نفسه بعض خصائصه - وهو فى ذلك صادق فى إخباره عن نفسه بما هو من نُعوت الكمال - هو أيضاً من كماله ، فإن بيانه لعباده وتريفهم ذلك أيضاً هو من كماله . وأما غيره فلو أخبر بمثل ذلك عن نفسه لكان كاذباً مفترياً ، والكذب من أعظم العيوب والنقائص .

وأما إذا أخبر الخلق عن نفسه بما هو صادق فيه فهذا لا يُذم مطلقاً ؛ بل قد يُحمد منه إذا كان فى ذلك مصلحة كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنا سيّد ولدِ آدمَ ولا نغر » وأما إذا كان فيه مفسدة راجحة أو مساوية ، فيُذم لفعله ما هو مفسدة لا لكذبه ، والرب تعالى لا يفعل ما هو مذموم عليه ، بل له الحمد على كل حال ، فكل ما يفعله هو منه حسن جميل محمود .

وأما قول من يقول : الظلم منه ممتنع لذاته ، فظاهر .

وأما على قول الجمهور من « أهل السنة » و « القدرية » فإنه إنما يفعل بمقتضى الحكمة والعدل ، فأخبره كلها وأقواله وأفعاله كلها حسنة محمودة واقعة على وجه الكمال الذى يستحق عليه الحمد . وله من الأمور التى يستحق بها الكبرياء والعظمة ما هو من خصائصه تبارك وتعالى .

[صفات الكمال يستحقها الله دون سواه]

فالكبرياء والعظمة له بمنزلة كونه حياً قديماً واجباً بنفسه وأنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه العزيز الذى لا يُنال ، وأنه قهار لكل ما سواه .

فهذه كلها صفات كمال لا يستحقها إلا هو ، فلا يستحقه إلا هو كيف يكون كلاً من غيره وهو معلوم لغيره ؟

فمن ادّعه كان مفترياً منازعاً الربوبية في خواصها كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العظمة إزارى ، والكبرياء ردأى ، فمن نازعنى واحداً منها عذبته » .

وجملة ذلك أن الكمال المختص بالربوبية ليس لغيره فيه نصيب ، فهذا تحقيق اتصافه بالكمال الذى لا نصيب لغيره فيه . ومثل هذا الكمال لا يكون لغيره فادعائه منازعة للربوبية وقرينة على الله .

[ادعاء النبوة من المتبئين نقص]

ومعلوم : أن النبوة كمال للنبي وإذا ادعاها المفترون « كُـمُـسِـلَـمَـةٌ » وأمثاله كان ذلك نقصاً منهم ، لا لأن النبوة نقص ، ولكن دعواها ممن ليست له النقص . وكذلك لو ادعى العلم والقدرة والصلاح مَنْ ليس متصفاً بذلك ؛ كان مذموماً ممقوتاً .

وهذا يقتضى أن الرب تعالى متصف بكمال لا يصلح للمخلوق ، وهذا لا يُنافى أن ما كان كلاً للوجود من حيث هو موجود فالخالق أحق به ، ولكن يفيد أن الكمال الذى يوصف به المخلوق بما هو منه إذا وُصِفَ الخالق بما هو منه فالذى للخالق لا يماثله ما للمخلوق ولا يقاربه . وهذا حق فالرب تعالى مستحق للكمال مختص به على وجه لا يماثله فيه شيء فليس له سَمِيٌّ ولا كفؤ ، سواء كان الكمال مما لا يثبت منه شيء للمخلوق كربوبية العباد

والغنى المطلق ونحو ذلك ، أو كان مما يثبت منه نوع للمخلوق .
 فالذى يثبت للخالق منه نوع هو أعظم مما يثبت من ذلك للمخلوق عظمة
 هي أعظم من فضل أعلى المخلوقات على أدناها .
 وملخص ذلك أن المخلوق يُذم منه الكبرياء والتجبر وتزكية نفسه أحيانا
 ونحو ذلك .

[الكمال بلا نقص كال مطلق]

وأما قول السائل : فإن قلتم نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة وننظر
 فيها هل هي كمال أم نقص ؟ فذلك يحيل^(١) الحكم عليها بأحدهما لأنها قد
 تكون كمالا لذات نقصاً لأخرى على ما ذكر . فقال : بل نحن نقول الكمال
 الذى لا نقص فيه الممكن الوجود هو كمال مطلق لكل ما يتصف به .

وأيضاً : فالكمال الذى هو كمال الوجود من حيث هو موجود يتمتع
 أن يكون نقصاً فى بعض الصور ، لأن ما كان نقصاً فى بعض الصور تاماً فى
 بعض ، هو كمال لنوع من الموجودات دون نوع فلا يكون كمالاً للوجود
 من حيث هو موجود .

ومن الطرق التى بها يعرف ذلك : أن تقدّر موجودين :
 أحدهما : متصف بهذا ، والآخر : بنقيضه . فإنه يظهر من ذلك أيهما
 أكمل .

وإذا قيل هذا أكمل من وجه وهذا أنقص من وجه ، لم يكن كمالاً مطلقاً .

(١) فى مجموع الفتاوى : (فكذاك نحيل) .

والله أعلم والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم (١).

* * *

وافق الفراغ من تعليقها يوم الخميس بعد العصر ثامن عشر المحرم من سنة
ست وثلاثين وسبعمائة هجرية .

(١) إلى هنا تنتهى نسخة مجموع الفتاوى ولا يثبت بها التاريخ .

الفهارس

فهرس الأعلام والفرق

أبو محمد بن كلاب (وانظر السكلاية)

٢٣ ، ٢٢

أبو يعلى (القاضى) ٢٢ ، ٦٨

أحمد بن حنبل ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٤٥ ،

٦٩ ، ٦٨

أهل الإنبات (وانظر المثبتة) ٢٨ ،

٦٩ ، ٣٥ ، ٣٤

أهل الإلحاد ٤٤

» البدع ٣٧

» التصوف ١٥

» التعطيل ١٩

» الحديث ١٥ ، ٦٨ ، ٦٩

» السنة ٣ ، ٤٩ ، ٧١

» الفقه ١٥

» السكلام ٩ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٣٧

(ب)

بقراط ٤٥

(ج)

الجبانى ٩

(١)

آدم (عليه السلام) ٥٥

الأمدي ٩ ، ٤١

إبراهيم (عليه السلام) ١٩

الإقليد (صاحب كتاب) ٥٦

الاشعري ٩ ، ٢٢ ، ٦٨

الاصمعى ٢٧

ابن أبى طلحة ٨

ابن الدهان ٢٥

ابن عباس ٨

ابن عقيل ٢٥

ابن كرام ٢٧

أبو إسحاق ٩

أبوبكر (القاضى) ٩ ، ٢٢ ، ٦٨

أبو الحسن التتقى ٢٢

أبو حنيفة ٤٥

أبو رزين العقيلي ٥٥

أبو زيد ٢٧

أبو الفتح بن برهان ٢٥

أبو المعالى ٩ ، ٦٨

القدرية ٤٩ ، ٥٩ ، ٧١	(خ)	خييب ٢٤
(ك)	(ر)	الرازي ٩
الكفار ٥٠	الرسول (صلى الله عليه وسلم) ٣٤ ،	
الكلاية ٤	٣٦ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٥	
(م)	(س)	سعد بن عباد ٥٤
مالك ٤٥ ، ٦٩		سيويه ٤٥
المثبتة (انظر أهل الإثبات) ٥٠ (للقدر)	(ش)	الشافعي ٤٥ ، ٦٨ ، ٦٩
٦٠ ، ٦٣ (للصفات) ٦٨	(ف)	فرعون ٢٠
المعتزلة ٤ ، ١٠ ، ٦٨ ، ٦٩		الفلاسفة (المتفلسفة) ٤ ، ١١ ، ١٥ ،
المشركون ٥ ، ١٩ ، ٢٠		٣٠ ، ٣١ ، ملاحظتهم ٤٠ ، ٤٥ ، ٦٠
الملاحدة ٤٦	(ق)	القرامطة ١٩ ، ٥٦
منكرو النبوات ٥ ، ٦٥		
مسيئة الكذاب ٧٢		
(هـ)		
هشام ٢٧		

فهرس المصطلحات والمسائل

(ج)	(١)
الجسم (لفظ) ٢٧ ، ٤٦	الإجماع ٩
الجوهر ٢٥ ، ٢٧ ، الفرد ٤٣	الأحد والواحد (معنى) ٤٦
الجواهر ٤٧	الإدراكات ٥ ، ٦٨
	الأدلة السمعية والعقلية ٤٤
(ح)	الأزل ٣١ ، ٣٢ ، ٤١
الحدوث الذاتى والزمانى ٤٥	الاسماء والصفات ١٠
الحوادث ٣١ ، ٣٢ ، معناها ٣٦ ، ٣٧	الأصنام ونقصها ١٩
(د)	الأعراض (معناها) ٣٦ (وانظر العرض)
الدلالة الشرعية والعقلية ٧ ، ٨	الاقتدار ٤ ، ٢٦
الدليل السمعى هو القرآن ٩ (وانظر	الأكلمية ٧ ، ٥٠
الإجماع) .	(ت)
الدليل العلمى ٤٤	التركيب ٤ ، معانيه ٤٣
الدور القبلى ١٣	التشابه (لفظ) ٤٧
الدور المعى الاقترانى ١٤ ، ٤١	التسلسل ١٥ ، ٤١
(ذ)	التعاضد والتكبر ٥ ، ٧٠ ، ٧١
ذات (لفظ) ٢٤	التمعجب ٥ ، ٥٧
(ر)	التقرب ٥ ، ٦٦ ، والواسطة ٦٦
الرحمة ٤ ، ٥١ - ٥٢	التلازم ٢٥ ، ٤٣
الرسالة والنبوة ٦٥ ، ٧٢	التمام ١١

(س)

سلب الصفات ٢٢

السلب والإيجاب ٣٤، ٣٥

(ص)

الصفات الخبرية والفعلية ٣

الصفات النفسية والفعلية ٣٠

صفات النقص ٣٩

الصد (معناه) ٨

(ض)

الضحك ٥٥، ٥٥

(ع)

العرض (لفظ) ٢٧، ٢٨

العدم ٣٤، ٣٥

العلة الغائية ٦٠

العلة والمعلول ٣١، ٤٠، ٤٤

(غ)

الغضب ٥٣، ٤٩، ٥

الغير (لفظ) ٢٣، ٢٧

(ف)

الفرح ٤٨

(ك)

الكامل ٨، ٩٤

الكال (معناه) ٨ نعوته ٧١

الكال والقطرة ٨

الكال المطلق ٥٩

الكال الممكن الوجود ٧٠

الكال النسبي ٧٠

(م)

المادة والصورة ٤٣

المتكلم (لفظ) ٤٥

المثل (معناه لفة) ٤٦

الحبة ٤٩، ٤٩، ٥٠

المركب ٤٩، ٢٧، ٢٩

مسمى الاسم ٤٣

مسمى الجسم (التحيز) ٩٩، ١٠، ٢٧

الملائكة وتأنيثها ١٦

الملسكة ٣٤، ٣٥

المناسبة (معناها) ٤٣

المولد من الألفاظ ٢٥

(و)

وجوب الوجود ١٢

الوحدانية ٥٩ (وانظر الاحد والواحد)

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
١	تقديم
٣	(نص الاستفتاء)
٣	في إثبات صفات الكمال لله تعالى ونفي صفات النقص
٣	آراء أهل السنة
٤	آراء الفلاسفة
٤	آراء المعتزلة وخصوصهم
٤	الكلائية ينفون الصفات الخبرية والفعلية
٥	منكرو النبوات والمشركون والرسالة
٥	الاختلاف في الصفات
٧	(فتوى شيخ الإسلام)
٧	الكمال بلا نقص ثابت لله تعالى
٧	القرآن يدلنا شرعاً وعقلاً
٨	القرآن دل على معنى الكمال بعبارات متنوعة
٨	معنى الصمد
٩	دليل أهل الكلام في إثبات الصفات سمي
١٠	مناقشة نفاة الصفات
١١	(ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل من وجوه)
١١	وجوب وجوده وقيوميته وقدمه
١٢	وجوب الكمال للخالق
١٣	الكمال لله واجب له لا يتوقف على غيره
١٥	بطلان التسلسل بالضرورة
١٥	(ثبوت الكمال لله تعالى بالنقل من كتابه)
١٧	استحقاق الله تعالى للكمال وتزويده عن كل نقص

الصفحة	الموضوع
١٩	إثبات التوحيد والرد على المعطلة والمشركين
٢٠	استحقاق الله للحمد لإحسانه وكأله
٢١	فصل
٢١	كال الله تعالى سليم عن النقص
٢١	العقل يقضى بامتناع تجرد الذات عن الصفات
٢٣	الالفاظ المجملة توهم بالمعاني الفاسدة
٢٤	فصل
٢٤	امتناع تقرير ذات مجردة عن جميع الصفات
٢٥	وجوب التلازم بين الذات وصفات الكمال
٢٧	فصل
٢٧	المثبتة يعتبرون الصفات أعراضاً
٢٨	الالفاظ المجملة موهمة بالحق والباطل
٣٠	فصل
٣٠	تفنيد رأى من يطلون الصفات الفعلية
٣١	الرد على المتفلسفة في القدم والحوادث
٣٣	من الكمالات ما هو كمال للمخلوق نقص للخالق
٣٤	فصل
٣٤	ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الكمال في التشبيه
٣٥	أوجه الرد على نفاة الصفات
٣٦	القادر على الأفعال أكمل ممن يعجز عنها
٣٦	المراد بالأعراض والحوادث وأنها من الكمال
٣٧	صفات المحبة والرضا صفات كمال
٣٨	المضاف إلى شيء ليس هو نفس المضاف إليه
٣٩	إثبات صفات الكمال ونفي صفات النقص
٤٠	فصل

الصفحة	الموضوع
٤٠	تقدير صفات الكمال لنفي النقص .
٤٢	الصفة الواحدة تكون للوجود والعدم
٤٣	فصل
٤٣	التركيب ومعانيه المختلفة
٤٣	الالفاظ تدل على المعاني إذا ثبت أن المعنى حق في نفسه
٤٦	معنى الواحد والاحد في القرآن الكريم
٤٦	معنى المثل في العربية وفي القرآن الكريم
٤٨	فصل
٤٨	معاني لفظ المناسبة وأنها من صفات الكمال
٤٩	خطأ القدريّة والثبوت في المشيئة الإلهية
٥١	فصل
٥١	الرحمة ليست ضعفاً مطلقاً
٥٢	صفات الله ليست ملازمة للحاجة
٥٣	فصل
٥٣	غضب الله غير الحق
٥٥	فصل
٥٥	الضحك في موضعه صفة مدح وكمال
٥٦	تمييز الإنسان من الحيوان
٥٦	صفات الله تباين صفات المخلوقين
٥٧	فصل
٥٧	تعجب الله لعله بعظمة ما يتعجب منه
٥٩	فصل
٥٩	الكمال المطلق في الوحدةانية
٦٠	امتناع الظلم من الله تعالى

الصفحة	الموضوع
٦١ . . .	جهلنا بحكمة الله في بعض الجزئيات لا يقدح في أصل حكمته
٦٣	كال الله في قدرته وحكمته ورحمته
٦٥	فصل
٦٥	في الرد على منكرى النبوات بالعقل
٦٦	فصل
٦٦	تقرب العباد إلى الله بلا وسائط ليس غضا منه
٦٨	فصل
٦٨	الآقوال في وصفه تعالى بالحواس الخمس
٧٠	فصل
٧٠	من خصائص الربوبية ما هو كال للرب نقص المخلوق
٧١	صفات السكال يستحقها الله دون سواه
٧٢	ادعاء النبوة من المتبشرين نقص
٧٣	السكال بلا نقص كال مطلق
٧٥	فهرس الاعلام والفرق
٧٧	فهرس المصطلحات والسائل